جامعـــــــــة قاصـــــــــدي مربـــــــــاح ـ ورقلة .

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قســـــم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة : العلوم السياسية

التخصص:تنظيم سياسي وإداري

من إعداد الطالبة غولة نور الهدى

الصراع السيـــــــاسي في مصر(2011 .2015)

نوقشت وأجيزت علنا يوم :2016/05/26

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ / محمد الأمين سويقات رئيسا

الدكتورة / شليغم غنية مشرفا ومقررا

الأستاذ /حود ميسة إلياس مناقشا

السنة الجامعية : 2015 -2016

الإهداء

إلى معلم المعلمين والمتعلمين...الرحمة المهداة والنعمة المسداة.... إلى خاتم الأنبياء والمرسليين(سيدنا محمدصلى الله عليه وسلم)

إلى من زرع نفسي العزة والكرامة ،وعلمني اتخادها وسيلة لتحقيق الغايات ،وجرعا كأس فارغا ليسقيني قطرة حب...إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظ سعادة وحصد الأشواك عن دربي ليمهد لنا طريق إلى العلم.. ....إلى القلب الكبير

(أبي)

إلى من ترجمت مقولتها وراء كل رجل عظيم امراءة..إلى التي وضعت نجاحى صواب عينيها إلى التي حملتني وهن على وهن..... ....إلى دنييا الكبيرة

(أمي) أطال الله في عمرها

إلى النجوم المتلألئة التي اهتديت بها طريقي والقلوب الطاهرة الرقيقة ورياحيين حياتي(إخوأتى ،جاسم ،محمد ، أسامة ،عبدالعالي ،طاهر)

إلى البلد الذي احتضنني وجنسني ....الجزائر بلد المليون شهيد

إلى رفاق دربي أصدقائي وزملائي.

شكر و عرفان

أحمد الله الذي أكرمني ووهبني بنعمة العقل وأنار قلبي بنعمة العلم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم

في البداية أشكر الله تعالى العلي العظيم الذي وفقني لإتمام هذه الرسالة وأمدني بالصبر والعون على تجاوز كل الصعاب فهو المتفرد بنعمة والحمد والثناء أولا وأخير.

أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الإمتنان للأستادة الدكتورة شليغم غنية على تحملها مشقة الإشراف وتوجيهاته الثمينة لى.خلال فترة إعداد الدراسة وحرصها الدائم على إنجاز العمل بالشكل المطلوب ،كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة هده المذكرة وإبداء ملا حظاتهم وتوصياتهم القيمة التي كان لها الأثر البارزفي إخراج هذا العمل على شكله المطلوب

وأتوجه بشكري أيضا إلى كافة أساتدة قسم العلوم السياسية بجامعة ورقلة كما كما لاأنسى الأستاذ مجدي بجامعة فينا الذي قدمه لي مساعدة استثنائية طيلة فترة انجازي البحث

وأدعو الله المولى أن يجزيهم عني خير الجزاء اللهم بلغ الشكر أهله وورد الجميل لاصحابه ووفقني فيما قصدت .

ملخص الدراسة :

تتناول الدراسة موضوع الصراع السياسي في مصر من 2010 إلى 2015 من خلال التطرق لمفهوم الصراع السياسي وأسبابه وأطرافه والآليات المناسبة لإنهاء الصراع وإسقاطه على المجتمع المصري وتبلورت الدراسة مند قيام ثورة يوليو 1952إلى غاية تولي السيسي الحكم وممارسة دوره السياسي حيث شهدت مصر في كل ثورة مرحلة إنتقالية ذات أسباب سياسية اقتصادية اجتماعية أسهمت في تفجير الاحتجاجات الشعبية

ففي فترة 23 يوليو 1952 و25 يناير2011 و30 يونيو 2013 تم استعراض لأهم القوى السياسية والاجتماعية المؤثرة والتي غايتها الوصول إلى السلطة وإيجاد الآليات التي تمكن في النهاية من بلورة مناسبة لإدارة الصراع تضطر إليه أطراف الصراع للوصول إلى حلول وسطى للمشكلة الرئيسية.

الكلمات المفتاحية :

الصراع، الصراع السياسي، الثورة، التحول الديمقراطي، عدم الاستقرار السياسي، نظام الحكم ،الانتفاضة الشعبية.

Abstract:

Summary of the study: The study deals with the subject of the political struggle in Egypt from 2010 to 2015 through the concept of the political conflict, its causes and limbs appropriate mechanisms to end the conflict and dropping it on the Egyptian society ,this study crystallized since the July 1952 Revolution until take-Sisi governance , and exercise his political role where Egypt has witnessed in every revolution transitional phase of address political, social, economic reasons have contributed to the bombing of popular protests. In the period of July 23, 1952 and January 25, 2011 and June 30, 2013 has been a review of the most important political and social forces influencing which purpose access to power and the creation of mechanisms that enable eventually formulate appropriate conflict management have the parties to the conflict to reach compromises to the main problem.

key words : Conflict, political conflict, revolution, democratization, political instability، The system of government, the popular uprising

Résumé:

L'étude porte sur le sujet de la lutte politique en Egypte 2010-2015 à travers le concept du conflit politique, ses causes et ses membres des mécanismes appropriés pour mettre fin au conflit et à la laisser tomber sur la société égyptienne et l'étude cristallisée depuis la Révolution de Juillet 1952 à prendre-Sisi gouvernance et l'exercice de son rôle politique que l'Egypte a été témoin dans chaque révolution phase de transition d'adresse des raisons politiques, sociales, économiques ont contribué à l'attentat de protestations populaires

Dans la période du 23 Juillet, 1952 et 25 Janvier 2011 et le 30 Juin, 2013 a été une critique des plus importantes forces politiques et sociales influence dont l'accès universel au pouvoir et la création de mécanismes qui permettent finalement formulent la gestion appropriée des conflits ont les parties au conflit à parvenir à des compromis le principal problème.

Mots clés:

Conflit, conflit politique, la révolution, la démocratisation, l'instabilité politique Le système de gouvernement, le soulèvement populair

مقدمة

شهدت المناطق العربية مند حصولها على استقلالها في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، العديد من الصراعات الداخلية والتي ارتبطت بدرجات حادة من التعارض بين أطرفها على المستويات المختلفة، وطبيعة المسرح الذي يدور الصراع فيه، والتي تزايدت حدتها بعد الحراك الثوري في نهاية 2010في بداية 2011 بداية تفكك بنية النظم السلطوية بفعل إنتفاضات شعبية بداية في تونس ومصر ثم ليبيا ،والبحرين، واليمن وأيا كانت أسماء ساحات الإحتجاجات، ميدان التحرير ،شارع بورقيبة، ساحة التغير، فالهذف ظل واحدا وهو سقوط الأنظمة السلطوية سواء كان كليا أو جزئيا.

وبالرغم من الاختلافات المهمة بين النظم العربية خاصة النظم الملكية والنظم الجمهورية إلا أن هاته النظم كانت تتفق في الكثير من السياسات والخصائص وإرتكزت مطالب القوي الثائرة على إطلاق الحريات السياسية وتحقيق الديمقراطية والعدالة الإجتماعية .

وهو ما بدا جليا في مصر التي كانت تهدف بالتغير السياسي حيث لعبت المؤسسة العسكرية المصرية ، والتي أدت إلى تصاعد الاحتجاجات الشعبية المناوئة للرئيس السابق محمد حسني مبارك ونظامه وإجبارة على التنحي والتخلي عن السلطة في 11 فبراير 2011 وتكليف المجلس العسكري بإدارة شؤون البلاد ، وبعدها قيام ثورة 30 يونيو 2013 وعزل الرئيس السابق "محمد مرسي " 2013 وبدء المسار نحو الإتجاه الديمقراطي لم تنعم مصر بالاستقرار السياسي.

أهمية الموضـوع:

وتتمثل أهمية الموضوع المتعلق بصراع السياسي في مصر فما يلي :

- حداثة موضوع الدراسة وارتباطه بشكل كبير بالواقع السياسي المعاش في الوطن العربي ولم يتم التطرق إليه بشكل عام ومفصل عن كيفية تأثير الصراع السياسي في مصر وعلاقته بالاستقرار السياسي.
- الكشف عن دور المؤسسة العسكرية في ثورتي 25 جانفي2011 و30يونيو 2013.
- يعتبر من أهم مواضيع ثورات الربيع العربي التي حدثة عام 2011 حاولت فيه أطراف الصراع الوصول إلى السلطة وعملية التغير السياسي وهو ماحدث في مصر**أهداف الموضوع:**

تتمثل الأهداف الرئيسية لدراسة الصراع السياسي في مصر وإيجاد السبل المتاحة لإدارة هذا الصراع في النقاط التالية :

- التعرف على أسباب وأطراف وطبيعة الصراع السياسي وعلاقته بالاستقرار السياسي.
- رصد الأوضاع السياسية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع المصري.

- تحديد خلفيات الصراع السياسي في مصر التي أسهمت في انفجار ثورة جانفي2011 وكيف تمت إدارة هذا الصراع .

أسباب اختيار الموضوع :

تعود أسباب اختياري لهذا الموضوع واهتمامي به إلى عدة أسباب منها الموضوعية ومنها الذاتية والمتمثلة في نقاط الآتية :

الأسباب الموضوعية : يمكن إبراز الأسباب الموضوعية في نقاط الآتية :

"الصراع السياسي في مصر"اختيار واع يقتادنا في رحلة إستكشاف لمجاهل اجتماعية وسياسية لم تكن واضحة وذلك من خلال دراسة الحقبة الزمنية (2011- 2015) وهي مرحلة أكثر التهابا لأنها مرحلة إنفجار الصراع.

الأسباب الذاتية :

- الميول الشخصي لمعرفة كل ما يتعلق ببوادر ظهور مشكلة الصراع في مصر ومحاولة فهم واقع إدارة هاته الأزمة.
- تناسب الموضوع مع التخصص الذي أدرسه.

إشكالية الدراسة :

إن جوهر حالة عدم الاستقرار السياسي في مصر كان يتعلق في الأساس بنوعية الصراعات التي إنفجرت على ساحتها كما أصبحت تلك الصراعات أكثر تعقيدا في أطرافها وقضاياها وللتعرف على أهم القضايا السياسية والإجتماعية التي أدت إلى عدم الإستقرار السياسي في مصر.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية :

ما طبيعة الصراع السياسي في مصر؟ وكيف شكل تهديدا لاستقرار على النظام المصري ؟

ومن خلال هذه الإشكالية العامة نطرح التساؤلات الجزئية الآتية :

2. هل يمكن إنكار أو إثبات وجود قوى سياسية اجتماعية داخلية مسببة في احكام الصراع ؟

3. كيف يمكن إدارة الصراع السياسي في مصر؟

4. ماهي أهم القوى السياسية التي شاركت في الاحتجاجات الشعبية ؟

الفرضيات :

وبهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة صغنا الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : إن الصراع السياسي يؤثر على الاستقرار السياسي.

الفرضية الثانية : كلما تنوعت التركيبة الإجتماعية كلما أثر ذلك على تزايد حدة الصراع.

الفرضية الثالثة : سقوط أنظمة الحكم في مصر يعتبر العامل الرئيسي في تأجيج الصراع.

الفرضية الرابعة : تعتبر الديمقراطية التوافقية الحل الأنسب لإدارة الصراع في مصر بشكل عام .

حدود الدراسة :

تحددت حدود الدراسة بالحدود التالية :

الحدود العلمية: وتتمثل في تأثير الصراع السياسي على الاستقرار السياسي في مصر.

الحدود الزمنية تشمل الدراسة مند قيام ثورة جانفي 2011 إلى غاية 2015

الحدود المكانية لأن الحديث في الدراسة عن الصراع السياسي في مصر فإن الدراسة سوف تقتصر على الصراع السياسي في جمهورية مصر العربية .

المقاربات المنهجية :

لا يخلو أي بحث علمي أو دراسة علمية من منهجية معينه ، تعطي للموضوع صبغته العلمية ،وتساعد الباحث على العمل، لذا كان لابد من اختيار منهج معين

ـ منهج الوصفي :

وهو مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع أو مجتمع معين اعتمادا على جمع الوثائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا وتحديد المتغيرات و إستخلاص معانيها والوصول إلى نتائجها أو تعميمات عن الظاهرة وذلك من خلاص استخراج العلاقة بين الصراع السياسي وتأثيره على عدم الاستقرار السياسي على اعتبار المنهج أكثر ملائمة لهذا الموضوع.

ـ المنهج دراسة الحالة:

هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سوء فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا ، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة معينة من تاريخ الوحدة أو الدراسة من جميع الحالات التي مرت بها ودلك القصد الوصول إلى تعليمات المتعلقة بالوحدة المدروسة ودلك من خلال تطبيق الصراع السياسي على جمهورية مصر.

ـ مقاربة الصراع:

أي دراسة القوى السياسية المؤثرة في كل مرحلة قبل الثورة وبعدها وطبيعة الدور الذي لعبته أطراف الصراع من خلال استخدام كل السبل والآليات من أجل الوصل إلى السلطة .

. الإقتراب النظمي:

ل"ديفيد استون " حيث اعتبر النظام في التحليل السياسي نسقا أو مجموعة من المتغيرات المعتمده على بعضها البعض والمتفاعلة فيما بينها، والتي يتم من خلالها التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع كما اعتبر أن النظام أساس وحدة التحليل.

بحيث لابد أن يحقق النظام توازن بين المدخلات المتمثلة في "المطالب" والمخرجات المتمثلة في "قرارات واستجابة لتلك المطالب" بحيث تؤثر المخرجات على تلك المطالب وعلى التأييد الذي يلقاه النظام كتغذية استرجاعية وهو ما يؤثر على استقرار النظام السياسي من عدمه.

الدراسات السابقة :

لقد اعتمدت هذه الدراسة على الدراسات السابقة من حيث النتائج وما سوف وما سوف يضاف من خلال دراستي .

- دكتور محمد شلبي، **كتاب بعنوان الدين والصراع السياسي والاجتماعي في مصر** حيث توصلت هذه الدراسة أن للحركات الأصولية الدينية السياسية على اختلافها أن الأساس في الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة ،الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وأنها تتمحور حول مبدأ ين أساسين هما الحاكمية والجاهلية .
- دكتور عبد العظيم رمضان، **كتاب بعنوان الصراع السياسي والاجتماعي في عصر مبارك** كتاب يتكون من مقالات سياسية كتبت لمعالجة القضايا الاجتماعية واقتصادية وسياسية في عصر مبارك.

- دكتور عبد العظيم رمضان، **كتاب الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر مند قيام ثورة 23 يوليو 1952 إلى نهاية أزمة مارس 1954** حيث تعالج هذه الدراسة تاريخ الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر في الفترة الواقعة بين قيام ثورة 23يوليو 1952، وأزمة مارس 1954 وهذه الفترة تمثل مرحلة تحول حاسمة في تاريخ مصر ، فقد انتقلت مصر خلالها من النظام الليبرالي وانتقل الحكم بصفة نهائية من يد البرجوازية الصغيرة العسكرية والمدنية هذا الانتقال تم من خلال صراع بين البرجوازية المصرية الكبيرة ، التي كان في يدها الحكم ،والعناصر البرجوازية الصغيرة التي قامت بالثورة.

ـ مي مجيب، **الأقباط في الصراع السياسي والاجتماعي** وهي عبارة عن مجلة تعني بشؤون نظام الحكم والتحول الديمقراطي، الصادرة في يوليو 2013، حيث ركزت هده الدراسة أن الاندماج السياسي والاجتماعي للأقباط هو رهن السياق العام الذي تمر به الدولة والمجتمع في مصر ومستقبل إدماج الأقباط مرهون بصعود تيار(إسلامي) ، إسلام السياسي.

عرض خطة البحث:

تم تقسيم هذا الموضوع إلى ثلاثة فصول الفصل الأول بعنوان الإطار النظري لمفهوم الصراع وهو عبارة عن فصل نظري تضمن ثلاث مباحث المبحث الأول بعنوان تعريف الصراع والمقاربات النظرية المفسرة له والمبحث الثاني أسباب وأطراف الصراع والمبحث الثالث كيفية إدارة الصراع.

كما تتناول الدراسة في فصلها الثاني والثالث وهو عبارة عن فصليين تطبيقيين الفصل الثاني بعنوان أسباب وكيفية إدارة الصراع السياسي في مصر قبل الحراك السياسي فيتناول المبحث الأول أسباب الصراع السياسي في مصر أما المبحث الثاني أطراف الصراع والمبحث الثالث كيفية إدارة الصراع السياسي بعد ثورة جويلية 1952 أما الفصل الأخير الصراع السياسي بعد ثورة جانفي 2011 وكيفية التعامل معه.

الفصل الأول:

الإطار النظري لمفهوم الصراع .

تمهيد:

الصراع بطبيعته ظاهرة معقدة ، وتشير أدبياته إلى أن أحد جوانبه الهامة ، أنه يعكس موقفا تنافسيا بين طرفين أو أكثر يدركان عدم التوافق في المواقف والرؤى المستقبلية بين كل منهما ،ويدركان كذلك أن موقف كل منهما لا يتوقف مع رؤية ومصالح الطرف الأخر ، بل يتصادم معها .

ويتعمق الهدف هنا وحركة كل طرف من أطراف الصراع ليس لتحقيق مكاسب فقط على حساب الطرف الأخر ، ولكن السعي لإفقاد ذلك الطرف المنافس عدم القدرة على تحقيق أية مكاسب والقضاء عليه

الصراع طبقا لذلك يرتكز على استراتيجيات محورها الأساسي أهداف متعارضة بين أطرافه ومواقف متصادمة ،أي أن جورها هو تنازع إرادات ، ومحاولات للهيمنة وتكشف أدبيات الصراع ودراساته المختلفة

عن تنزع الإرادات قد لايكون مدمرا للأطراف في جميع الأحوال إذا لم يتم التركيز على الحل العسكري . [1]

[1] محمد عز العرب ، "تحولات الصراعات الداخلية المسلحة بعد الثورات في الشرق الأوسط" ،مجلة في مسارات متشابكة في إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط ، المركز الأقليمي للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة : 2015،ص26

المبحث الأول :تعريف الصراع والمقاربات النظرية المفسرة له.

يعرف الصراع بأنه سعي غير مباشر نحو أهداف محددة مشتركة بالقضاء على الخصم أو إضعافه تعارض (تضارب) الأهداف بين الأفراد أو الجماعات ،وضع تنافسي يسعى فيه كل طرف إلى وضع ،أو مكانه يعرف أنها تتعارض مع رغبات الطرف الأخر ، تعارض أساسيا في الجماعة أو المجتمع ، وضع يواجه فيه الفرد بأهداف متعارضة (متضاربة) وخيارين كلاهما مرأى هدف يتساوى فيها الجانبان الإيجابي والسلبي . أحد أنماط التفاعل الاجتماعي الذي ينشأ عن تعارض المصالح .[2]

وإذا بدأنا بالتعريف اللغوي لكلمة "الصراع" نجد أنها وعلى وفق قاموس "وبستر" تعني المنافرة .

أما في اللغة العربية فيعني الصراع ، الطرح بالأرض وخصه في التهديب بالإنسان والمصارعة فجاء في المعجم الوسيط إن الصراع متأتي من فعل ، صرع فصرعه صرعا ومصرعا أي حاول كل منهما أن يصرع الأخر إذا أن الصراع في اللغه العربية يأتي بمعنى مخاصمة الأخر حتى تحطيمه النهائي أو إلحاق الخسارة به .

كما يعرف على أنه : وضع اجتماعي يكافح فيه ما لا يقل عن إثنين من المحكومين أو الأطراف للحصول على مجموعة متوفرة من الموارد المحدودة في اللحظة نفسها في فترة زمنية معينة .[3]

يرى جلين سنايدر أن : إدارة الصراع مبناه على ممارسة التحكم بواسطة زعماء الحكام المتورطين في أزمة ما ، وذلك بهدف تقليل فرص انفجار هذه الأزمة ووصولها إلى حالة حرب .[4]

أما دائرة المعارف الأمريكية : تعرف الصراع بأنه عادة مايشير إلى حالة من عدم الإرتياح أو الضعف النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته أما دائرة العلوم الاجتماعية فإن اهتمامها يتصرف إلى إبراز الطبيعة المعقدة لمفهوم الصراع والتعريف بالمعاني والدلالات المختلفة للمفهوم في أبعاده المنسوبه . فمن المنظور النفسي يشير مفهوم الصراع إلى موقف يكون ليس الفرد فيه دافع للتورط أو الدخول في نشاطين أو أكثر . أما في بعده السياسي فإن الصراع يشير إلى موقف تنافسي خاص ، يكون طرفاه أو أطرافه ، على دراية بعدم التوافق في المواقف

---

[2] مصلح الصالح ، الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية ، إنجليزي عربي مع تعريف وشرح المصطلحات ،دار عالم الكتب للطباعة والنشر ،ط1، 1999، ص111.

[3] يوسف محمد صادق ، الإرهاب والصراع الدولي ، منتدى اقراء ،د.م،د.ت ،ص35.

[4] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، إدارة الصراعات والأزمات الدولية نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي د.م، د.ت ،ص26

المستقبلية المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى . وبينما يهتم لويس كوزر بالتركيز على الصراع في بعده الاجتماعي إنما يمثل نضالا حول قيم ، أو مطالبا أو أوضاع معينة ، أو قوه .[5]

ويعد الصراع السياسي أحد صور الصراع الذي يجري في المجتمع ويستمد تسميته من المضمون السياسي له، وهو بمثابة ملمح رئيس للتفاعلات السياسية بين الأفراد والجماعات والدولة .من هذا المنطلق يرى البعض من أمثال محمد طه بدوي أن هناك صراع يقوم عليه كيان المجتمع السياسي المعاصر، أنه الصراع بين السلطة الرسمية في الدولة أو سلطة الجهاز القاهر وبين السلطة الشعبية أي السلطة المتمثلة في الطاقات الشعبية تشكل مايسمى بالحياة السياسية ، ومن ثم يكون المجتمع السياسي هو الإطار الجامع الناظم للسلطة الرسمية والحياة السياسية معا . بل هناك أنواع أخرى من الصراعات داخل المجتمعات والتي لها دور كبير في توجيه مسار تطور المجتمعات مثل الصراع بين الأحزاب والتيارات السياسية والثقافية ، وبصورة عامة أن التحليل السياسي للصراع على المستوى الداخلي

ينبغي أن يركز على الأتي :

1 ـ العمليات التي يحسمها الصراع بشأن السياسات والأولويات وطرائق تحقيق الأهداف أو أختيار الزعماء

2ـ آثار الصراع في هيكل النظام

وإذا نظرنا إلى تعريفات أخرى للصراع السياسي ، نجدأن بعضها يأتي من استنباط المفهوم اللغوي للكلمة . فمثلا يعرفه سعد الدين ابراهيم بانه تصادم الإرادت والقوى بين خصمين (أو أكثر) إذ يكون هدف كل خصم في هذا التصادم تحطيم الآخر كليا وهناك بعض الباحثين يقدم تعريفات أكثر دقه ، إذ يعرفون الصراع على أنه التعرض بين طرفين أو أكثر ، بينهما إختلافات قيمية ومصلحية وينخرطان في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال الأرغامية التي تهدف إلى إلحاق الأذى والضرر بالطرف أو بالأطراف الأخرى ، مع سعى كل طرف إلى تعظيم مكاسب على حساب الآخرين وتأمين قوته .[6]

وانطلاقا من ذلك يمكن تحديد خمسة أركان للصراع كعملية سياسية :

أولا : لا بد وأن يكون هناك أكثر من طرف ضالع في العملية .

ثانيا : ويتحتم أن تتعارض الأنشطة التي يمارسها كل طرف

ثالثا : ويتحتم أن تتعارض الأنشطة التي يمارسها كل طرف

[5] منيرمحمود بدوي ، "مفهوم الصراع :دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع" ،مجلة دراسات مستقبليه ،جامعة أسيوط، العدد الثالث ، يوليو 1997ص36

[6] يوسف محمد الصادق ، المرجع السابق ، ص 37

رابعا : ومن الطبيعي أن نتوقع من كل طرف أن يستخدم من الوسائل مايكفل له تحقيق مايريد ، سواء كانت هيئة سلمية أم قهرية سعيا وراء تحطيم الخصم .

خامسا: وهذه التفاعلات لا بد وأن تكون في صورة يمكن أن يلمسها وأن يدركها الملاحظ المحايد .[7]

ومن خلال ذلك كله يمكن القول أن الصراع حقيقه اجتماعية حتمية وأحد الظواهر اللصيقه بالوجود البشري ذات أبعاد ايجابية وسلبية . إذ أنه بعد من الدوافع المهمة إلى التقدم والتطور وهذا من ايجابيات الصراع يؤدي في أوقات أخرى إلى الخراب والدمار واستنزاف الطاقات وهذا من سلبياته . وعلى العموم أنه ظاهرة طبيعية لحياة المجتمعات البشرية وفي الميادين كلها ، وقد يكون مباشرا ، سلميا ، أو مسلحا ، واضحا أو كامنا وقد يأخذ أشكالا وصورا متعددة ، مثل الصراع الديني والصراع السياسي والصراع الاجتماعي ،والصراع الإقتصادي وأشهر أنواعه الصراع الدولي .

ثانيا /علاقة الصراع بالمفاهيم الأخرى.النزاع ،الأزمة ،العنف والإرهاب ،الحرب

الأزمة : كما تعرف الأزمة "بأنها تحول مفاجئ عن السلوك المعتاد بمعنى تداعى سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ ينطوى على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهريه لأحد أطراف الصراع (أفراد ، جماعات ، دول) مما يستلزم اتخاد قرارات سريعة في وقت ضيق ، وفي ظروف عدم التأكد ، وذلك حتى لا تتفجر الأزمة في شكل صدام أو مواجهة (خاصة المواجهة العسكرية في حالة كون أطراف الأزمة دولا).[8]

الحروب : وتختلف الحروب عن جميع أنواع الصراعات الأخرى من حيث إنها تمثل تحركا لارجعة عنه ، وتتضمن الحروب الأستيلاء على الأراضي ، وإخلاء السكان ، وقتل الجنود والمدنيين ، وتدمير الممتلكات والموارد والبيئة ، والتأثير السلبي على النمو العقلي والسيكولوجي والثقافي للأفراد . وتعد الحروب من بين إحدى أشد الظواهر . التي يمكن أن تلحقها مجموعة بشرية بأخرى دمارا ، وضمن الخانة نفسها من الصراعات الحادة جدا يمكننا أن نصنف كلا من عمليات التطهير العرقي ، والقمع والإستبدادية الشمولية ، وتمثل هذه المظاهر أعمالا يسببها البشر .[9]

---

[7] عبد الرحمن خليفه ، الفكر السياسي الغربي الأسس والنظريات ،الاسكندرية : دار المعرفه الجامعية ،د.ت، ص220

[8] إكرام بركان ، تحليل النزعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ،الجزائر ،2010ص16

[9] بيتر فالستين ، تسوية الصراعات الحرب والسلام والنظام العالمي (ترجمة سعد فيصل وأخرون)جامعة أسالا السويد ، المركز العالمي للدراسات السياسية ،دت، ص36

العنف والإرهاب :

العنف : يعرفه العالم الاجتماع الأمريكي H.Nieburg هو أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التي توجه إلى أهداف أوضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات ومن أشكاله العنف السياسي ، الأغتيالات والإنقلابات ،والتمرد وعمليات الإعتقال لأسباب سياسية والأحكام المرتبطة بقضايا سياسية ، إستخدام قوات الأمن أو وحدات الجيش لمواجهة العنف .[10]

إن الإرهاب يتميز بأنه يستخدم العنف بدرجات مختلفة لايصال رسالة إلى ضحاياه المباشرين أو المخاطبين من وراء العملية أي أنه ينطوي على بعد سيكولوجي .ولكن صور العنف السياسي غالبا ماتكون أهدافها مباشرة

(وخلاصة القول : إذا كان إستخدام العنف يعد عنصرا أساسيا للفعل الإرهابي فإن كل سلوك عنيف لايعد عملا إرهابيا . فمظاهر العنف تتعدد وتتنوع بشكل يتجاوز مفهوم الإرهاب .[11]

المقاربات المفسرة للصراع :هناك عدة مقاربات فسرت طاهرة الصراع وسنتطرق إلى مقاربتين هما :

أولا /المقاربة الماركسية للصراع .

يتكون المجتمع من طبقات في رأى ماركس . وتوجد طبقتان اجتماعيتان رئيسيتان في جميع المجتمعات ، باستثناء أكثر أشكالها بساطة ، وعلاقة الناس بوسائل الإنتاج هي التى تحدد الطبقة التي ينتسبون إليها ، والطبقة الأقوى هي التي تملك وسائل الإنتاج (الأرض ، المصانع) ، أما الطبقة الأضعف فهي تتبع قوة عملها من أجل لقمة العيش ، وفي (المجتمع الرأسمالي) أى المجتمع الذي يقوم على اقتصاد المشروع الخاص) تكون الطبقة الرأسمالية (أو الطبقة البرجوازية كما أسمها ماركس) هي الطبقة الحاكمة ، والطبقة العاملة (أو البروليتاريا) هي الطبقة الخاضعة .[12] تنطلق نظرية ماركس عن الثورة والصراع من تحليل للأوضاع الطبقية في المجتمع حينما يبلغ التناقض مداه بين علاقات ملكية وسائل الإنتاج وقوى الإنتاج ، ويعايش المجتمع حالة استقطاب حادة بين الطبقة الحاكمة للمجتمع بسبب ملكيتها لوسائل الإنتاج ، وتلك الطبقة المحكومة التى تشكل أغلبية المجتمع وتتحمل كافة أعباء التناقضات الطبقية ، فيتولد في هذه الطبقة المقهورة وعي بضرورة قيام ثورة جدرية ، ويؤكد ماركس ضرورة الثورة ، ليس فقط لعدم إمكانية الإطاحة بالطبقة الرأسمالية الحاكمة بأية وسيلة أخرى ، ولكن أيضا لأن العمل الثوري

[10] قبي أدم ، "رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر" ، مجلة الباحث ، العدد01 جامعة قصدي مرباح ورقلة ، 2002، ص ص(105. 107)

[11] يوسف محمد الصادق ، الإرهاب والصراع الدولي ، م .د،م ت،ص 43

[12] محمد الجوهري ، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ،(ترجمة مصطفى خلف عبد الجواد) ، القاهرة :مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، 2003 ،ص53

هوالسبيل الوحيد للطبقة البروليتاريه المقهورة ، حتى تتطهر من أدوات العصور الماضية ، وتتهيأ لخلق مجتمع جديد ، إدن ، ستتولد الثورة عند ماركس من رحم الصراع الطبقي بين البرجوازية والبروليتاريا . وتكون المهمة التاريخية للبروليتاريا هي أن تتحرر من خلال تحطيم كافه الطبقات .

وقد اعتبر ماركس استخدام الأساليب السلمية أو العنيفة أثناء الثورة مسألة تتعلق بالاستراتيجية والتكتيكات التي تسعى لتحقيق أهداف الثورة .

وإن لم يسقط ماركس إمكانية استخدام العنف لتصوره أن الطبقات الحاكمة لا يتوقع أن تتخلى عن السلطة دون وجود مقارنة مسلحة

أما مرحلة مابعد الثورة :

فيسوغ ماركس حديثه عنها في إطار مفهوم "ديكتاتوريه البروليتاريا " ، إذ ستقوم تلك الديكتاتورية في مرحلة الانتقالية بهزيمة الرأسمالية وانتصار الاشتراكية وسيقع على عاتقها تحطيم كافة الطبقات وإقامة مجتمع لا طبقي . ونظرا لأن ماركس لم يورد تعريفا محدد الديكتاتورية البروليتاريا . فإن أفكاره عن مرحلة مابعد الثورة أو الفترة الإنتقالية المؤقته التي تقوم فيها تلك الديكتاتوريات تتسم " بالغموض المفاهيمي " فتدهب بعض التأويلات لافكار ماركس إلى أن ديكتاتورية البروليتاريا هي مجرد جانب من جوانب الرحله الانتقالية تستهدف حماية الثورة لمعارضة البرجوازية .[13]

ثانيا / الفكر الخلدوني في مقاربته للصراع .

إن قرب إبن خلدون من السلطة ، حيث كان طرف فيها أحيانا ومعرضا لها أحيانا أخرى وبعيدا عنها في بعض الأوقات جعله يتأملها بأن هناك قوانين مفسدة للعلاقات الاجتماعية المختلفة ولمسار العمران البشري لذا فقد تناول ابن خلدون موضوعين أساسيين يتعلقان بالاجتماع السياسي هما . العصبية والدولة [14]

فالعصبية تعني (التماسك الأجتماعي)إذ توجد في نظر إبن خلدون جماعات بدوية نصف متوحشة أي جماعات تعيش باستمرار في الصحراء ولاستطيع أن تستولي على الحكم كما يوضح لنا ابن خلدون أن العصبية تسبق الدولة في الوجود وتأخد في الإنهيار بعد الإستيلاء على الحكم [15]إن هذف الصراع عند

[13] محمد صفار ، إدارة مرحلة مابعد الثورة ....حالة مصر ، مجلة السياسة الدولية ، العدد84 ،2011، على الربط الأتي www sisyassa . org.eg ،ص19

[14] مولود زايد الطيب ، علم الاجتماع السياسي ، ليبيا ، دار الكتب الوطنية ، ط1، 2007،ص 17.

[15] عبد الغني مغربي ، الفكر الإجتماعي عند إبن خلدون (ترجمة : محمد الشريف بن تالمين الحسين)، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986، ص144.

إبن خلدون هو السلطة أما وسيلته فهي العصبية ذلك لأن العصبية تقوم في إطارها هذا الصراع بدورين رئيسيين :

1. تساعد على خلق الظروف التي تؤدي إلى الصراع ثم إحداث التغيير

2. وهي أيضا تمثل تجسيدا للعناصر الكامنة التي تعمل على إحداث هذا الصراع إن الدولة عند إبن خلدون ليست ظاهرة عفوية بل هي ثمرة صراع تفرضه ضرورات الاجتماع الإنساني والدور السياسي للعصبية ، إن هذا الصراع هو صراع واضح الأهداف فهو صراع على السلطة والملك إدا أن التغلب الملكي غاية للعصبية)

ثم يكشف لنا إبن خلدون في مقدمته أن الصراع على السلطة والتنافس بين العصبيات من أجل إقامة كل منها دولتها الخاصة صراع له دوافع محددة ومعينة فإنه مع ذلك يتخد سلسلة من الحلقات المتدرجة في الأحجام تبدأ بالشكل الأكبر من هذا الصراع وهو الصراع الاجتماعي ، بين البداوة والحضارة ،وتنتهي بأشكال أصغر كالصراع ضمن العصبية بين صاحب السلطة وعصبيته مارة بأشكال وسيطة : الصراع خارج العصبية أي بين العصبية الحاكمة والعصبية المحكومة ثم الصراع بين الدول[16]

أولا :الدولة وقضية الصراع بين البداوة والحضارة

إن تاريخ المجتمع البشري كله يسير في دورات متتابعة من جراء التصارع بين البدو والحضر ومادام هذا المجتمع منقسما إلى هاتين الفئتين فلابد أن يقع الصراع بينهما ، وأن الصراع يأخد شكل دورة ، إلا أن هذه الدورة هي بالدرجة الأول سياسة اجتماعية لامفر منها تخضع لها الدول جميعها

ثانيا : **نشوء الدولة والصراع بين العصبيات**

بماأن القوة التي تمثلها البداوة في عنصريها المادي والأخلاقي عند نشوء الدولة تتجسم في العصبية التي تحمل لواء التأسيس والبناء فإن العصبية تصبح وسيلة الصراع المثلى والأداة الأقوى لإنشاء الدولة ، فالعصبية تقوم بخلق الظروف الملائمة لتحقيق هدا الصراع ، ففي المجتمع القبلي يحتدم الصراع بين العصبيات المختلفة للتنافس على الفوز بالسلطة وإنشاء دولة خاصة بكل عصبية ذلك أن الدولة أداة القهر المثلى التي تستعملها العصبية ضد ، العصبيات الأخرى ، فاستلام السلطة وإنشاء الدولة من قبل عصبية معينة يهيئ لهذه الأخيرة فرصة امتصاصها ليس بالأمر العسير إدا أن العصبية بطبعها تسعى إلى التغلب على العصبيات الأخرى واستتباعها وإدراجها تحت لوائها .

[16]رياض عزيز الهادى ،" مفهوم الدولة ونشوءها عند ابن خلدون" ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 37، ص 92.

ثالثا : نشوء الدولة والصراع بين الحاكم وعصبيته

إن تأسيس الدولة واستقرارها ينقل العصبية الحاكمة إلى مرحلة حضارية تبدأ فيها تأثيرات جديدة تنقل الصراع من خارج العصبية المذكورة إلى داخلها ،وهذه العملية هي عملية التحول (من طور الظفر بالبغية .... إلى طور استبداد صاحب الأمر على قومه والإنفراد دونهم بالملك [17]

[17] رياض عزيز الهادى ، المرجع السابق ص94.

المبحث الثاني : أسباب وأطراف الصراع

سنتناول في هذا العنصر بداية أسباب الصراع ثم نتطرق إلى الأطراف

أولا/أسباب الصراع

إن الصراعات الداخلية ذات طبيعة معقدة أو مركبة فهي ذات طبيعة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية، بأبعاد داخلية وخارجية، وكذلك ذات امتدادات تاريخية.

ولقد لقيت هاته الصراعات الداخلية اهتماماً خاصاً مع نهايات القرن العشرين من القوى الدولية والإقليمية بسب تزايد خطورتها وتأثيرها على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، كما أن خطورة الصراعات الداخلية على مستوى العالم وتأثيرها على مصالح هاته الدول من جهة، وعلى المصالح الحيوية الدولية من جهة أخرى، تدفع الباحثين في العالمين العربي والغربي للتعرف على أهم العوامل المحركة لهذه الصراعات وطبيعة أسبابها.[18]

العوامل السياسية ويمكن تحديدها فيما يلي :

1. جمود النظام الحاكم :خاصة في الدول العربية ،وهو النظام الذي يبدو وكأنه يعارض إجراء أي تغيرات أو إعادة تشكيل الواقع السياسي والاقتصادى والاجتماعي ،بحيث يبدو النظام الحاكم ـ خاصة العربي ـ أقرب إلى الجمود

2. النمو المتواصل للأمن على حساب السياسة :والرغبة المتزايدة في نظام أمني نخبوي ، بحيث تصبح الدولة دولة قمع تديرها أجهزة أمنية رسمية تحمي الطبقة الحاكمة وبطانتها ،وتقمع في المقابل المعارضة وبالتالي تصبح الدولة دولة أمن للفرد أو الحزب أو العائلة وهي تخفي جوهرها الاستبدادي ببعض الشكليات الديمقراطية .

3. الاستبداد السياسي : والذي وصل في العالم وخاصة الوطن العربي حيث طال الاستبداد عموم المجتمع وليس المعارضين لنظام الحاكم فقط فتغيب الحريات العامة والخاصة ، ويحل محلها القمع وكبت الحريات، وتغيب المشاركة الشعبية وتنمو ثقافة الخوف

4. غياب المؤسسات الدستورية أو ضعفها وفقدانها سلطات التشريع والمراقبة أو اتخاد القرار ،وضعف وغياب مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات واتحادات وجمعيات ،وتدني نسبة المشاركة لدى الجماهير[19]

---

[18] سامي الخزاندار، أسباب ومحركات الصراعات الداخلية تاريخ الإطلاع،2016/04/25،على الرابط الأتي
http://www.aljazeera.net/ .

[19] محمد عارف محمد عبد الله ،دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجا) (رسالة الماجستير في التخطيط والتنمية ،جامعة النجاح الوطنية ،فلسطين ،كلية الدراسات العليا)،2012ص31.

5 ـ عدم الاستقرار السياسي : *عجز النظام السياسي بسبب ضعف مؤسساته عن إجراء ما يلزم لمواجهة متطلبات الجماهير وتوجهاتهم مما يؤدي لتوسيع الصراع ودرجة العنف المتبادل فتقل شرعية النظام وفعاليته، حيث تزداد الفجوة بين ما يتوقعه المواطن وما يصل إليه* [20].

6.عدم امتلاك رؤية واضحة لإدارة المرحلة الانتقالية :أي عدم وجود حلول وبدائل لمواجهة الأزمة وغياب رؤيتها لما بعد التغير السياسي .

انعدام الأمن واستمرار عمليات التفجيرات والاغتيالات

زيادة معدلات الفساد بشكل كبير [21].

دوروسائل الإعلام الداخلية والخارجية :

إن جوهر الصراع بين الثورة والسلطة يكمن في كسب الصورة الذهنية (للذات) وإلصاق الصورة النمطية بالخصم وهذا مايعني الصراع الإعلامي وعلى العموم فإن الصناعة الإعلامية في هذا الصراع تستوجب المراحل التالية :

1. صناعة أزمة للمواجهة قبل البدء في المواجهة ،لشد الرأي العام المحلي والخارجي إلى أحوال الخصم أي أركان السلطة في الغالب وهذا ما قامت به القنوات الإعلامية العربية ذات التوجهات الغربية أثناء الثورات العربية .

2. تشويه صورة الخصم .... بكشف سلبياته (النمطية) وتوظيفها بالكلمة والصورة بكثافة إعلامية لأكثر من جهة في أن واحد

3. المواجهة المباشرة في الميدان ، وحرب الصور وتسجيل المواقف المثيرة

4. مابعد الأزمة تتشكل المواصفات الجديدة ،هل هي صورة ذهنية إيجابية أم صورة نمطية سلبية ؟ وعلى ذلك يتم تداول الوصف إعلاميا وسياسيا[22]

كما يحدد مشال براون أربعة عوامل رئيسة لأسباب الصراع ومنها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية

العوامل السياسية :

المؤسسات السياسية التميزية القائمة على الأنظمة الاستبدادية

الإيديولوجية القومية العرقية القائمة على الفوارق العرقية نزاعات الهوية والتباين الثقافي والاجتماعي والسياسي وظهور المشكلات الطائفية والعرقية كبواعث أساسية للصراعات, حيث تعاني بعض الدول من تركيبة سكانية معقدة, تختلط فيها الأعراق والطوائف, مما يترتب عليه العديد من المشكلات السياسية

[20] محمد عارف محمد عبد الله ،المرجع السابق ،ص 33.

[21] أطراف الصراع ومناطق النفوذ ... كيف نفهم مايحدث في ليبيا ؟ تاريخ التصفح 10/05/2016على الرابط الأتي http://www.masralarabia.com

[22] جمال البدوي ،الغضب في الشارع العربي،لبنان :دار النفائس ، ط1،2013،ص ص(96.97).

والاجتماعية, التي سرعان ما تتطور إلي توتر بين الطوائف وبعضها ومن ثم تنقلب إلي حروب أهلية , ومثال ذلك النزاعات الطائفية فى لبنان والأكراد فى العراق وتركيا.

العوامل الاقتصادية والاجتماعية :

العوامل الاقتصادية :

المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها بعض دول العالم كتضخم والبطالة والفقر و تدني مستوى المعيشة

نضم الاقتصادية تميزية أي الفرص الاقتصادية غير متكافئة في الحصول على الموارد الطبيعية النزاع حول إقتسام الموارد وكيفية توزيعها,وشعور بعض المجموعات بأنها لا تنال نصيبها من إمكانيات دولها وتسعى للحصول عليه بالقوة.

العوامل الاجتماعية : الفرص التعليمية غير متكافئة . الإبادة الثقافية [23]

إن فهم هذه الظاهرة يساعد حتماً على استيعاب كل جوانب تفاعلات مؤسسات الدولة، بما فيها من محددات حاكمة لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وإفراز نتائج سلبية، بخاصة المشكلات الإنسانية من حيث انتشار ظواهر مصاحبة لها، مثل ازدياد معدلات العنف والإرهاب من ناحية، وتفاقم مشكلات اللاجئين في البلدان المجاورة من ناحية أخرى وانهيار الدولة وتدهور الأوضاع
الاقتصادية بما يعرف «اقتصاديات الحروب».[24]

ثانيا/أطراف الصراع

شهد العالم صراعات مسلحة داخلية عدة والذي نتج عنها حالة من عدم الاستقرار والاضطراب السياسي داخلها تمثلت بين أطراف متماثلة وغير متماثلة من جانب أخر ويمكن تحديد أطراف الصراع حسب الحالات فيمايلي.

أ ـ قوات نظامية في مواجهة تنظيمات جهادية مسلحة :

وينتشر هذا النمط في غالبية الدول العربية ففي مصر دخلت الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة في صراع مسلح مفتوح مع جماعتي أنصار بيت المقدس وأجناد مصر في سيناء ، بينما تكرر الأمر داته في تونس وخاصة في منطقة جبل الشعانبي ، حيث يواجه الجيش التونسي جماعة أنصار الشريعة و خاصة كتيبة عقبه بن نافع ، كما يشن الجيش النظامي السوري حربا استمرت ما يزيد عن أربعة أعوام لمواجهة

[23]Michael **Brown** " **The Causes of Internal Conflict** "http://users.
clas.ufl.edu/rnolan/3333internalconflict.html

[24] مدونه وادى الماحى،أسباب النزعات حول العالم تاريخ الاطلاع 07/05/2016،على الرابط الأتيhttp://waddelmahe.blogspot.co .

كل تنظيم "داعش" و"جبهة النصرة " وتزامنت ذلك مع استمرار الصراع المسلح بين اليمني وتنظيم أنصار الشريعة (جناح تنظيم القاعدة في اليمن)، وخاصة في الجنوب بمحافظات أبين وشبوه وحضر موت .

2. بقايا قوات نظامية في مواجهة تنظيمات مذهبية وطائفية :

تعد حالة الصراع في اليمن في أحد جوانبها مثالا على ذلك ، حيث تواجه الدولة وحلفاؤها من الجماعات السنية جماعة الحوتين ، وهى جماعة تنتمي للشيعة الزيدية التي كانت تحكم اليمن قبل الثورة عام 1963 . والمدعومة بوضوح من النظام الإيراني الشيعي في طهران .

3. تنظيمات جهادية في مواجهة تنظيمات جهادية أخرى

ويعتبر النمودج السوري هو الأقرب ، لاسيما بعد اندلاع مواجهات مسلحة بين تنظيم "داعش " وبين تنظيم جبهة النصرة (دراع تنظيم القاعدة في سوريا) ، وصلت إلى اغتيال قيادات كبرى من الطرفين علاوة على سيطرة مناطق النفود للأطراف الأخرى ,

4. تنظيمات قبلية في مواجهة تنظيمات إسلامية :

ويتضح في حالات كل من ليبيا والعراق وسوريا ، ففي ليبيا تأسس جيش قبائل خاصة في ورشفانة لمواجهة التنظيمات الجهادية خاصة قوات فجر ليبيا المعروفة بقربها من جماعة الإخوان المسلمين ، فضلا عن حرب القبائل بالتعاون مع الجيش الليبي لمواجهة تنظيم داعش في سرت ، كما شهدت العراق أيضا موجهات مسلحة من عشرة البونمر في خطر تمديد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" وهو ما تكرر مع بعض قبائل المنطقة الشرقية في سوريا حينما انضمت قوات الأسد لمواجهة تنظيم داعش [25]

[25] محمد عز العرب، المرجع السابق، ص 16.

المبحث الثالث :كيفية إدارة الصراع

يقصد بإدارة الصراع مجموع السلوكات والأفعال التي يقوم بها طرف ثالث من أجل منع تفاقم الصراعات إلى مستويات خطيرة ومحاولة الوصول إلى حل نهائي أي بلوغ حالة من السلم بين جميع أطراف الصراع .وذلك حينما يتوافق الجميع حول ترتيبات معينة تتضمن اتفاقا يرضي جميع الأطراف ويضمن تحقيق جملة من المصالح والحاجيات الأساسية ولايتعارض مع قيم أي طرف من أطراف الصراع مع ضمان ألا يتراجع أحد الأطراف عن إلتزاماته تجاه الطرف الأخر وإتجاه الاتفاق المبرم بينهما[26]

هناك عدة وسائل تبنها الأطراف المتصارعة في الأقليم للتعامل مع الصراع كالتالي

1. الحسـم : بما يتضمنه من انتصار لطرف وهزيمة طرف أخر وفقا لمنطق المباريات الصفرية في الصراعات الداخلية المسلحة بحيث ينجح أحد الأطراف في الحسم الصراع عسكريا فحيثما يكون الصراع بين الحكومة المركزية وجماعة متمرده تهدف للإستيلاء على السلطة فإن انتصار أحد الطرفين كفيل بانهاء الصراع .

2. الجـــمود : أي استمرار الصراع من دون حسم . وهو مرتبط بالصراعات القبلية والإثنية والطائفية أي البنية القاعدية التي يدور على أساسها الصراع الداخلى ، وكذلك مرتبط بانهيار السلطة المركزية . علاوة على التدخلات الخارجية من أطراف إقليمية وقوى دولية ، كالحرب الاهلية السورية والليبية مند عام 2011

3. التسـوية :

وتحدث عندما يدرك أطراف الصراع عدم القدرة على حسم الصراع لصالح أي منها فضلا عن تكلفة الاستمرار في مسار الصراع . وهنا يبدأ التفكير في الدخول في عملية التفاوضية تنهي الصراع والتي قد تطول أو تقصر ويعتمد نجاح التسوية السلمية في حالة الصراعات الداخلية بدرجة كبيرة على نجاحها في حل أسباب الصراع فضلا عن تقديم آلية لتقاسم السلطة والثوره الاقتصادية . لضمان مشاركة جميع أطراف الصراع في الحكم وحصولها على نسبة عادلة على ثروات الدولة وبتالي ايجاد مصلحة لهم في انجاح عملية إتمام المصلحة وبناء السلم ، ويعد من أبرز التسويات للحروب الأهلية والصراعات الداخلية الحرب الاهلية اللبنانية (1975-1990).[27]

[26] بشير شايب ،مستقبل الدولة الفيدرالية أفريقيا في ظل الصراعات الإفريقية نيجريا نمودجا ، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ،جامعة قصدي مرباح ،كلية الحقوق والعلوم السياسية)،2010،ص40

[27] محمد عز العرب ، المرجع السابق ص 20

4. تقاسم السلـطة :

تطرح هذه الأستراتيجة نهجا مختلف في التعامل مع وضعية التعددية المجتمعية من خلال الإعتراف بالهوية الجماعية وتقوم على أربع ركائز : هي تمثيل كل الجماعات المتمايزة والفاعلة في السلطة ، ووجود درجة عالية من الإستقرار والحكم الذاتي لهذه الجماعات ، وتخصيص حصص معينة في السلطة وعوائدها لهذه الجماعات ، وحماية حقوق الأقليات ، وهناك تطبيقات أفريقية عديدة لهذه الإستراتيجية أهمها : جمهورية إفريقيا بعد الأبارتهيد ، وإثيوبيا في عهد ملييس زيناوى ، والسودان في عهد جعفر خميري .

5. الاحتـواء :

ويعني الإبقاء على عزلة الجماعات أو الجماعات الإثنية الخارجية عن سيطرة الدولة ، أي فصلها وعدم مساواتها بالجماعة الإثنية الحاكمة وقد اتبعت هذه الإستراتيجية مع الطوارق في مالي والنيجر .[28]

الوحدة من خلال التعدد : ترمي هده الإستراتيجية إلى تأسيس الولاء القومي دون القضاء على الثقافات الفرعية ، حيث يتم إيجاد نوع من الولاء والثقافة المشتركة بينهما ، وتكون للجماعات الإثنية الحق في استخدام لغاتها ، وإقامة شعائرها الدينية ، وحماية تراثها الثقافي ، ومن أبرز أدوات هده الإستراتيجية : الفيدرالية والكونفدرالية و الحكم الذاتي الإقليمي .

وهناك تطبيقات عديدة لهده الإستراتيجية ومن ذلك تطبيق الفيدرالية في نيجريا بموجب اتفاق عام 1979، وتطبيق مايعرف باسم الفيدرالية الإثنية في إثيوبيا .

6. الإبادة الجماعية :

حيث تقوم على التخلص العضوي من الجماعات المتمايزة إثنيا، ومثال على ذلك إبادة جماعة التوتسي على أيدي جماعة الهوتوفي رواندا عام 1994م.

7ـ القبول بمبدأ الانفصال :

وهنا تسمح الحكومة المركزية للجماعات الإثنية الراغبة في الإنفصال بممارسة حق تقرير المصير ، وذلك عبر استفتاء ينظم الغرض ، ومثال ذلك حالة جنوب السودان .[29]

[28] ايمن السيد شبانة ، الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص ....التداعيات سبل المواجهة ، مجلة ثقافية فصلية متخصصة في شؤون القارة الإفريقية ، جنوب السودان بين المؤامرة والتخادل ، لندن ، العدد، 6، 2010،ص ص (102.103).

[29] ايمن السيد شبانة ، "الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص ....التداعيات سبل المواجهة "، مجلة ثقافية فصلية متخصصة في شؤون القارة الإفريقية ، جنوب السودان بين المؤامرة والتخادل ، لندن : العدد، 6، 2010،ص ص (102.103).

.

خلاصة الفصل الأول :

تشير مفهوم الصراع السياسي إلى التنازع وتصادم الإرادات تدرك خلاله هذه الأطراف المتنازعة والمتصارعة أنها مضطرة للبحث عن آليات أخرى للتعامل في ظل العجز عن الحسم العسكري ، أو عدم القدرة على إزالة الخصوم ،أو فرض إردتها بالكامل على الأطراف الأخرى ، أو عندما تصل معادلة القوة فيما بينها إلى مرحلة التوازن وهو مايفرض تواصلا بين الأطراف في محاولة لخلق مناخ للتهدئة عن طريق إيجاد الاليات والأدوات يمكن أن تبلور في النهاية فرصة مناسبه للتفاوض أو الوساطة أو الحوار تضطر إليها أطراف الصراع للوصول إلى حلول وسطى للمشكلة الرئيسية .

الفصل الثاني :
أسباب وكيفية إدارة الصراع
السياسي في مصر قبل الحراك السياسي

تمهيد:

يشير تاريخ الصراع السياسي في مصر على أن تاريخ المجتمع المصري مند بداية القرن التاسع عشر قام بعدة ثورات خلدتها سلسلة من تراكمات سابقة غيرت هاته الثورات في بنية المجتمع المصري ولم تكن أبدا مطلبية وإنما كانت ذات طبيعة وطنية وسياسية في أساسها يحركها الحفاظ على الوطن والمواطن فالحفاظ على كرامة الوطن أي الصراع حول المسألة الوطنية هو الذي فجر ثورة 1805 ،والحفاظ على كرامة الجيش هو الذي أثار ثورة 1882 التي قادها أحمد عرابي ضد الخديوى توفيق وهو الصراع الضارى بين الوفد والعرش والبحث عن الاستقلال هو الذي أثار ثورة الطبقة الوسطى في 1919 بقيادة سعد زغلول ،أما ثورة 23يوليو مثلت مرحلة حاسمة في تاريخ مصر فقد انتقلت مصر من خلالها من النظام الليبرالي الذي خاضت من أجله أشد المعارك والقتال ودفعت من أجله دماء الكثير من الضحايا إلى نظام جديد ينعم بديمقراطية أي انتقال الحكم في هاته الفتره 1952من البرجوازية الكبيرة إلى يد البرجوازية الصغيرة المدنية.

وهذا الانتقال لم يتم سلميا وإنما على شكل إنقلاب عسكري على نظام الحكم بسبب المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتخبطوا فيها مصرو تمثلت في الاحتلال ،الاستبداد ،الاستغلال.

لذلك كانت الجهود الوطنية وحركة ضباط الأحرار المتظافرة تتركز حول التخلص من الاحتلال ومن حكم القصر والظلم الاجتماعي.

المبحث الأول : أسباب الصراع السياسي في مصر

إن التطرق إلى الصراع السياسي في مصر يقودنا إلى العودة إلى بدايته والتي تمثلت في الإنقلاب الذي قاده الضباط الأحرار ضد القصر وإعلان الجمهورية .

أسباب إندلاع ثورة يوليو 1952

جاء بيان الأول لثورة 23 يوليو سنة1952 محدود الأهداف موجزا بعد استماع إلى محطة الإذاعة تذيع

البيان الأول للثورة بلسان محمد نجيب إلى الشعب المصري يقول فيه :

(اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ،وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ،وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين وما تبعتهامن فضائح الأسلحة الفاسدة ،وأما فترة مابعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد ،وتأمره الخونه على الجيش .....) [30]

كما جاء في الخطاب الثاني(إنه نظراً لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شامله عمت جميع المرافق ، نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وإمتهانكم لإرادة الشعب ، حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته ، ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونه والمرتشون يجدون فى ظلكم الحمايه والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير ، ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحه الفاسده وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقه فى العداله....).

ومن هذا البيان نلخص العوامل سياسية واقتصادية والاجتماعية التي ساعدت على قيام الثورة المصرية 1952م أهمها [31]

[30] رانية عبد الرحيم المدهون ،ثورة يوليو 1952م على الرابط الأتي http://www.unitedna.net/ تاريخ الإطلاع03/05/2016

[31] عمروا أبو سيف ،نص خطاب الرئيس محمد نجيب للملك فاروق والذي يطلب فيه التنازل عن العرش وكذلك وثيقة تنازل الملك عن العرش على الرابط الأتيhttp://www.faroukmisr.net / تاريخ الإطلاع 03/05/2016.

أولا/الأسباب السياسية :

إستبداد القصر وفساد الحكم :

تدهور الأوضاع السياسية كما يشير إليه فساد جهاز الحكم وعدم استقراره ، وفقدان الثقة وتزعزع هيبة القانون والأمن والنظام فقد عطل العمل بالدستور ، واستغل ظروف تناحر الأحزاب مما أدى إلى إضاعف نشاطها السياسي وعمل على كبت الحريات ليتسع له سيطيرة المطلقة على البلاد .[32]

ثانيا/الأسباب الاقتصادية :

كانت الحالة الاقتصادية في أوائل سنة 1952 عامل أخر لتحفيز الثورة وتحرير البلاد ولكن مصر كانت ولم (تزل) تعد من البلاد المتخلفة اقتصاديا وكان من مظاهر هذا التخلف ظهور العجز في ميزانها التجاري ، ومعنى ذلك أن تستورد من الخارج أكثر مما تصدر إليه وكانت زيادات الواردات على الصادرات بمثابة دين عليها للدول الأجنبية وقد بلغ هذا العجز في السنوات السابقة على سنة 1952 الأرقام الآتية : السنة العجز

1949	14 مليون جنيه
1947	16مليون جنيه
1948	30مليون جنيه
1949	40 مليون جنيه
1950	38 مليون جنيه
1951	39 مليون جنيه

وهذا بالإضافة إلى ماألت إليه البلاد من سيطرة الاستعمار البريطاني والنفوذ الأجنبي عامة على حالة البلاد الاقتصادية والمالية ومن مظاهر سوء لحالة المالية ظهور عجز كبير في ميزانية الحكومة سنة 1951-1952 بلغ في أوائل يناير 1952 نحو خمسة وعشرين مليون جنيه

وقد قصر نظام الحكم عن توفير ماتحتاجه البلاد من زيادة ثرواتها القومية ، وافتقار البلاد إلى أفاق جديدة تزيد من الإنتاج القومي ومن دخل الأفراد ، كتنمية ثرواة الزراعية ، وزيادة مساحة الأراضي المزروعة وتنمية ثروة الحيوانية ، واستثمار التروة المعدنية والبترولية وغيرها .....

[32] رفيق عبد العزيز فهمي ، قضية الجلاء وثورة 23 يوليو سنة 1952، كتب قومية ،م.د.م . ت، ص 110.

فالنقص الذي بدا في هذه النواحي كان من شأنه أن يزيد من السخط والتدمير ، والتطلع إلى تغير شامل في نظام الحكم قد يساعد على إصلاح ما اعتل من شؤون البلاد الاقتصادية والمالية [33].

ثالثا/الأسباب الاجتماعية :

كانت الحالة الاجتماعية تدعوا أيضا إلى الثورة ، وأهم مظاهرها فقدان العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعوب فكانت البلاد في تلك الفترة تشكومن سوء توزيع هذه الملكية في مصر

وهذا الإحصاء يوضح ما يلي :

إن مساحة الأرض المزروعة 5.962.663 فدان وكان مجموع ملاكها 2.760.661 مالكا .

فإذا نظرنا إلى الملكيات الصغيرة فإننا نجد أن :

مجموع 280مالكا يملكون 583.400 فدان ومجموع ملكياتهم 8% من الأرض المنزوعة

وأن 2.308.951لايملك كل منهم أكثر من فدانين ومجموع ملكياتهم 1.230.063 فدانا ، أي أن 84% من الملاك يملكون 21% من الأرض وأن 2.600.119 مالكا لايملك كل منهم أكثر من خمسة أفدانة ومجموع ملكياتهم 20101.276 أى أن 94% من الملاك يملكون 35% من الأرض .

وإذا نظرنا إلى الملكيات الكبرى فإننا نجد أن :

فإن مجموع 280مالكا يملكون 583.400فدان أى أن 1على10.000 من الملاك يملكون حوالى 10% من الأرض ، وإذا نظرنا إلى الملكيات التى تزيد عن 300 فدانا فإننا نجد أن :2215 مالكا يملكون 1.208.493 فدانا .أى أن 8على 10.000 من الملاك يملكون 19 %الأرض .

وواضح من هذا البيان مبلغ سوء توزيع الملكية الزراعية ، وهذا التوزيع السيئ جعل الغالبية العظمى من صغار الملاك الزراعيين يمللك الواحد منهم نحو ربع فدان ، وهو مقدار غير كافي لسد حاجة هده الطبقة من السكان أم غير الملاك وهم الغالبية من السكان فلا يجدون هم وعائلاتهم ما يكفي لقوتهم الضروري لأنهم لايملكون شيئا وهذا لاريب من انتشار الفقر في البلاد

ويخلف تفاوت بين الطبقات الاجتماعية التي في الغالب الأهم ماتكون سببا في نشوب الصراعات .[34]

---

[33] عبد الرحمن الرافعي ،مقدمات 23يوليو سنة 1952 الكفاح في القتال . حريق القاهرة . وزارات الموظفين . أسباب الثورة . ،فاروق يمهد للثورة ،القاهرة :دارالمعارف 170

[34] عبد الرحمن الرافعي ،المرجع السابق ،ص173.

المبحث الثاني : أطراف الصراع

الثورة المصرية هي انقلاب عسكري بدأ في 23 يوليو، 1952 في مصر بواسطة مجموعة من الضباط أطلقوا على أنفسهم تنظيم الضباط الأحرار ، وأطلق على الثورة في البداية "حركة الجيش" ،. وأسفرت تلك الحركة عن طرد الملك فاروق وإنهاء الحكم الملكي وإعلان الجمهورية.

أولا/الصراع بين النخب السياسية

بعد العملية الإنقلابية ضد الملك فاروق يوم 23 جويليه 1952 أعلن بيان مجلس قيادة الثورة باسم الشعب إلغاء النظام الملكي لأسرة محمد على وإعلان الجمهورية برئاسة محمد نجيب في 18 جوان 1953 مع احتفاظه بسلطاته الحالية في ظل دستور المؤقت الصادر في 10 فيفري 1954 . وتعين محمد عبد الحكيم عامر قائد للقوات المسلحة وجمال عبد ناصر رئيس الوزراء ووزير الداخلية .[35]

بعد نجاح شهور قليلة من نجاح الثورة ظهرت مراكز القوى داخل مجلس قيادة الثورة وخارجه وكان من بينهم جمال عبد الناصر أكبر مركز قوه داخل الجيش وبعد اعتقال ضباط المدفعية كان أعضاء مجلس قيادة الثورة أشد اصرار على الظهور بأنفسهم أمام الشعب بعدما كانوا يؤدون أدوارهم السياسية وبدأ أعضاء المجلس يتحولون إلى مدنيين يباشرون مسؤولياتهم السياسية بعيدا عن صفوف الجيش وبدأت مشكلة إزدوجية السلطة بين الحكومة والمجلس حتى يضعف محمد نجيب أمام المجلس وأنه لايمارس سلطاته على أكمل وجب .

وهكذا بدأ عبد ناصر يواصل عمله التنظيمي داخل الجيش بعناصر مرتبطة به ، بعضها من ضباط الأحرار والبعض من العناصر الجديدة فطلب محمد نجيب حل كل تنظيمات السرية التي كونها داخل الجيش والاكتفاء بالتنظيمات العلنية فرفض عبد الناصر مستندا في ذلك إلى أن مايفعلة يمثل قرار الأغلبية في المجلس حتى وقعت حركة المدفعية ....وبعدها جاء تمرد الفرسان فطلب عبد ناصر الإفراج عنهم حتى يساعدوا الجيش في القضاء على تمرد الفرسان [36].

كما باشر عبد ناصر في إجراء سلسله من الأعمال السياسية والإعلامية فشكل يوم 23جانفي 1953 هيئة التحرير وظهر يوم 30كانون الثاني في نفس العام ولأول مرة على المشهد السياسي كزعيم وطني معلنا أن مصر تريد الجلاء الكامل للقوات الإنكليزية وفي 10فيراير 1953 أعلن مجلس قيادة الذي الذي يرايسه نجيب ويسيطر عليه عبد الناصر دستورا انتقاليا جديدا ، أعطى المسؤولية العليا في الدولة وفي

[35] محمد حسيني اسماعيل ، السقوط الأخير تاريخ الصراع على السلطة مند ظهور الإسلام وحتى الوقت الحاضر،القاهرة :مكتبة وهبة ،ط1، 2006،ص 214 .

[36] محمد نجيب ، كنت رئيسا لمصر ، الإسكندرية المكتبة المصرية الحديثة ، ط2 ،ص (196. 199).

القوات المسلحة للمجلس الثورة وتقليص صلاحياته كما تم توقيع الإتفاق السوداني ، المصري الذي ضمن للشعب السوداني حق تقرير مصيره (الإتحاد مع مصر أو الاستقلال) [37]

ثم أطلق عبد الناصر شعاره المشهور ضد الإنكليز "فيحمل المستعمر عصاه ويرحل ، وإلا فإن عليه أن يقاتل حتى الموت تبرهن هذه المواقف المختلفة على أن عبد ناصر كان يفرض نفسه تدريجيا .

أما محمد نجيب فقد ظلت سلطته كرئيس للجمهورية في التدهور منذ لحظة تعينه حتى استطاع تفجير الصراع على السلطة بين ضباط الثورة باستقالته التي قدمها لمجلس قيادة الثورة في 22 فبراير 1954.[38]

فإن تقديم اللوء نجيب استقالته تحت شعار عودة الليبرالية ، كانت بمثابة إشارة البدء للقوى الليبرالية المضادة للتحرك والعمل . وكانت هذه القوى تنقسم إلى قسمين :

1. الأحزاب الليبرالية وتضم الوفد وأحزاب الأقلية

2 . **الشيوعيون** ، وكانوا ينقسمون في ذلك الحين إلى أربعة تجمعات رئيسية :

(أ) الحركة الديمقراطية للتجمع الوطني (حديتو).
(ب) العمال والفلاحون.
(ت) الحزب الشيوعي المصري .
(ث) نواة الحزب الشيوعي .

3. الإخوان المسلمون : وكان الموقف التقدمي الذي اتخذه الإخوان من المسألة الزراعية وتحمسهم من المشروع الزراعي وتنديدهم بالملكيات الكبيرة التي أضرت أبلغ الضرر بالفلاحين والعمال وقد داعت شعبيتهم وقرابتهم من شيوعيين . وان كان كل من الطرفيين المتباعدين إيديولوجيا يعتقد أنه الوريث الوحيد للقوى الليبرالية القديمة التي قامت الثورة لتصفيتها لصالحه .

وقد بدأ أول رد فعلي لاستقالة الرئيس محمد نجيب من جانب الفريق المؤيد عودة الحياة الليبرالية داخل مجلس قيادة الثورة واستطاع الجناح اليساري أن يحرك القوات الموالية في سلاح الفرسان ويهدد الثورة بأكبر خطر واجهته إلى ذلك الحين .

ولكن عبد ناصر إستطاع أن يخمد هذه الفتنة قبل أن تتحول إلى قتال مسلح فقد سارع بنفسه وسعى لإقناع الضباط بأن القوى السياسية القديمة سوف تعود حتما لتولي الحكم وستخون مبادئ الثورة وتصفي إنجازتها ولكن الضباط تحت خوف انحراف الثورة إلى دكتاتورية عسكرية تحل محل أوتوقراطية فاروق تمسكوا بضرورة عودة رئيس محمد نجيب إلى رئاسة الجمهورية وعودة الحياة النيابية.

---

[37] جمال شلبي ، محمد حسنين هيكل استمرارية أم تحول . (ترجمة حياة الحويك عطيه)، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1، 1999، ص ص(49.48).

[38] عبد العظيم رمضان، الصراع السياسي والإجتماعي في عهد مبارك ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1994، ص15

فقد أعلن لضباط سلاح الفرسان أن مجلس قيادة الثورة قرر عودة محمد نجيب[39]

وحدث في نفس العام أن محمد نجيب إتصل بشخص من المخابرات الأمريكية اسمه مسترلي مؤكذ أن أعضاء مجلس الثورة كلهم شيوعين وأنه يريد أن يخلص البلاد منهم وأنه يرغب في تأييد الولايات المتحده الأمريكية له في معركته.

لقد أظهرت هذه الأزمة أن الصراع انتقل من قادة الضباط الأحرار إلى أطراف أخرى .[40]

علاقة جمال عبد الناصر بالإخوان المسلمين:

يسترسل صالح أبو رقيق في الحديث عن الصراع الثالث بين عبد ناصر والإخوان ، فيقول

في أواخر عام 1954اشتد الخلاف بين الإخوان وبين عبد الناصر ... كان الإخوان يطالبون بعودة الحياة الديمقراطية للبلاد وتحديد موعد لإعلان الدستور وحاول عبد ناصر أن يستقطب بعض أعضاء مكتب الإرشاد للوقوف ضد المرشد حسن الهضيبي ، وعندما فشل أصدر مجلس الثورة قرارا في 12يناير 1954

بحل جماعة الإخوان المسلمين وكان المرشد يرى أن الثورة لم تنفذ الأحكام الإسلامية المتفق عليها ، استدعى عبد الناصر الشيخ محمدالفرغلي عضو مكتب الإرشاد ، وأراد أن يقنعه أن مصير الثورة والإخوان واحد ، وأن الأهداف واحدة ،وأنه يجب أن يقف الإخوان وراء الثورة وأن المرشد حسن الهضيبي يريد أن يفرض رأيه على الثورة ، وأن التعاون أصبح معه مستحيلا

ونقل الشيخ محمد فرغلي حديث عبد ناصر لبقية أعضاء مكتب الإرشاد ، وأحسوا جميعا أنه يريد إحداث فرقة بينهم ، فازدادوا تماسكا ولم يهمهم قرار الحل

وبدأ عبد الناصر عدة محاولات لتشويه سمعة الإخوان وكانت المحاولة الأولى إعلان اكتشاف مخزن الأسلحة في عزبه حسن العشماوي ـ وكانت المحاولة الثانية اتفاقه مع عبد الرحمان السندي رئيس الجهاز السري اتفق عبد ناصر مع السندي على أن يقوم بعض معاونيه باحتلال مبنى المركز العام لإرغام المرشد على الاستقالة .

وفي 28 فبراير خرجت المظاهرات فرحة بعودة نجيب وفي نفس الوقت أثارت ثائرة عبد ناصر ضد الإخوان فقد همس معاونه أن الذي أوحى لتجنب بهذا الكلام هو عبد القادر عودة أحد أقطاب الإخوان الذي كان يقف إلى جوار نجيب ومرت ثلاثة أيام ...وفي 2 مارس قامت سلطات البوليس الحربي باعتقال

[39] عبد العظيم رمضان ، الصراع السياسي والإجتماعي في مصر مند قيام ثورة 23 يوليو 1952 إلى نهاية أزمة مارس 1954 ، الهيئة المصرية للكتاب ،ط2، 1994،ص ص (166- 167).

[40] محمد جلال كشك ، علاقة عبد ناصر بالمخابرات الأمريكية ، الزهراء للإعلام العربي ،د.م، ط 2، 1989 ص 289

118شخصا بينهم 45من الإخوان بادعاء أنهم كانوا يدبرون لأحداث فتنة في البلاد مستغلين فرحة شعب بعودة نجيب وتعرض رجال الأخوان المسلمين لأبشع عمليات التعذيب داخل السجن الحربي .[41]

بعدما تم الإقرار من عبد ناصر بالإفراج عن الإخوان المسلمين وبمجرد صدوره هذا القرار سوف يتم المصالحة بينه وبين الإخوان المسلمين وبينما كان عبد ناصر يراهن على اقترابه من الإخوان ، كان الإخوان يراهنون على صدامهم معه فاعتقد أن إقترابه منهم ، واستمالتهم إليه سوف يساعده على حل صراعاته على الجبهات الأخرى داخل مجلس قيادة الثورة وخارجه.[42]

لكنه وقع ما كان يتصور فقد تعرض لمحاولة إغتياله في 26 أكتوبر 1954 من طرف محمود عبد اللطيف عندما كان يلقي خطابا جماهيريا في ميدان المنشية بالإسكندرية في احتفال بمناسبة إتفاقية الجلاء حيث ألقيت عليه 8 رصاصات لم تصبه أيا منها لكنها أصابت الوزير السوداني "ميرني حمزه " وسكرتيره هيئة التحرير بالإسكندرية أحمد بدرالذي كان يقف إلى جانب جمال عبد ناصر وألقي القبض على مطلق الرصاص . الذي ثبت في الأخير أنه ينتمي إلى تنظيم الإخوان المسلمين .[43]

لقد كان الصراع بين حركة الإخوان المسلمين صراعا سياسيا أكثر منه عقائديا ، فقد إعتقدت الجماعة بانها تستطيع استخدام الثورة لمصالحها المثمثلة بفرض قوانين الشريعة الإسلامية ومنها الشرعية القانونية التي فقدتها خلال الحكم الملكي . [44]

تحالف أنور السادات مع مراكز القوه.

بوفاة عبد ناصر انتقلت السلطة إلى عهد جديد مع تولي محمد أنور السادات الحكم في 18 أكتوبر 1980 بمجرد انتخابه أصدر قرار بتعين محمد فوزي رئيسا للوزراء وعين أبو المحسن أبوالنور أميننا عاما للاتحاد الاشتراكي

كانت القيادة التي خلفها عبد ناصر منقسمة إلى تيارين رئيسين ، تيار يمني وكان يمثله أنور السادات ، وتيار يساري وكان يمثله علي صبري ،وشعراوي جمعه وسامي شرف وجميعهم عملاء الاتحاد السوفياتي

وظهرت بوادر الصراع على السلطة بين جناحيها اليمني واليساري من مشروع وحدة البلاد العربية مصر وليبيا والسودان فكانت فرصة للتصارع مع أنور السادات وصرحوا على أن ظروف مصر لاتسمح

---

[41] محمود عبد الحليم ،الإخوان المسلمين أحداث صنعت التاريخ ،الإسكندرية ،ج 3، 1984 ص ص 10-12

[42] سليمان الحكيم ، أسرار العلاقة الخاصة بين عبد ناصر.....والإخوان ، الجيزه : مركز الحضاره العربية ،ط1 ،1996، ص64

[43] عز الدين سنيفرة ،" الإخوان المسلمون وسي أي إيه علاقات قديمة متجددة " ،مجلة السياسة الدولية ، العدد1575،2012 ،ص17.

[44] رئد محمد عبد الفتاح دبعي ، أساليب التغير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة "الإخوان المسلمون في مصر نمودجا "أطروحة استكمال لمتطلبات الماجستير في التخطيط والتنمية في كلية الدراسات العليا في جامعة نجاح الوطنية ، في نابلس فلسطين :2012.ص 87.

بالذخول في أي نوع من الوحدة كما أصدر قرار إلغاء الحراسة على بعض كبار الملاك الذين كانت أملاكهم قد فرض عليها الحراسة خلال حكم عبد ناصر وهذا العمل لتأييد السادات مع خصومه السياسيين

وفي يناير 1971 اتخذ قرار بالنسبة لمبادرة روجز فدعى إلى اجتماع اللجنة المركزية العليا ووزير الحربية وكان واضحا من المناقشة أن الرأي الغالب هومراكز القوه وهم الأغلبية في القيادة السياسية والفئة المعادية لتولي أنور السادات منصب الجمهورية بأن تستأنف الحرب الاستنزاف مع إسرائيل.

وفي4فبراير سنة 1971أعلن أنور السادات مبادرة روجز أمام البرلمان أساسها انسحاب اسرئيل من ضفة القناة إلى المضايق فإنه على استعداد لفتح قناة السويس وربط العلاقات مع أمريكا ولم يخبربهما مراكز القوة [45].

أخبر محمد فوزي قادة قوات المسلحة ، بأن الرئيس الجمهورية يبيع البلاد للامريكان وهذا القرار لتصعيد الصراع الداخلي لكن الجيش لم يسدي إهتمام وأنه مكلف فقط عن مهمته الرئيسية وهكذا فشلت محاولتهم وانكشفت نواياهم عن طريق الأشرطة المسجلة وإنقلاب عليهم في مايو 1971 وأصدر الحكم بإعدام أفراد مجموعة مراكز القوه .[46]

تحالف أنور السادات مع الإخوان المسلمين.

بعد انقلاب مايو 1971تمكنت عناصر الجناح اليمني من تخلص من التيار الناصري واليساري باستخدام التيار الديني (الأصولي) ،وقد أدى ذلك إلى إنتشار الخطاب الديني الإسلامي بشكل مفاجئ ، الأمر الذي أثر سلبا في أقباط مصر وبرز ذلك عندما تم إضافة ، الإسلام دين الدولة والشريعة مصدر رئيسي للتشريع لتصبح بعدها ، الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع فزادت الهوه بين أقباط والدولة كما تم استبعادهم من القوائم الإنتخابية للحزب الوطني ، بدريعة عدم قدرتهم على الفوز واستبعدت مشاكلهم الإجتماعية (الفقر ، البطالة .....).[47]

كما اصدر السادات قرار بتحجيم القوى السياسية من حقهم في تكوين تنظيمات مستقلة وهي تلك القوى التي كانت تعارض إنقلاب مايو 1971وهم الناصرون ،والإخوان المسلمين والشيوعيون ، ولقد كان الخطر الذي يهدد النخب البروقراطية الحاكمة هو فقدانها لقواعدها الإجتماعية لأن صعود هاته القوى يؤدي إلى ازاحة البروقراطية البرجوازية من الحكم وكطبقة مهيمنة ومسيطره على المجتمع وهذا ماحدث في يناير 1977 بداية الصراع داخل الطبقة الحاكمة

[45] أنور السادات ، البحث عن الذات قصة حياتي ، المكتبة المصرية الحديثة ، ط3، 1969 ، ص ص (1969. 245).

[46] محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب قصة بداية ونهاية أنور السادات ،بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع ، ص 114.

[47] عزمي بشارة ، هل من مسألة قبطية في مصر ، بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط1، 2014، ص28.

فالإسلاميون أرادوا التسلسل إلى نظام الحكم بتوطيد تحالفهم مع السلطة السياسية ومحاولة الإنقلاب على الحكم من داخله

أما البرجوازيه القديمة العائده ممثلة ، الوفد فقد كانت تأمل في أنه من خلال توسيع القطلع الخاص وتأسيس نظام ديمقراطي ،أنها يمكنها الاستيلاء على السلطة الدولة من خلال البرلمان .

إن العجز عن المناورة داخل جبهة السلطة ، سوء بالنسبة للبرجوازية القديمة ،الاخوان ، كان كفيلا بدفعهم

إلى محاولة حل هذا المأزق بإيجاد إستراتيجية مناسبة فالوفديون الجدد اتجهوا إلى عناصر ذات توجه الديني وإلى الأقباط ، أما الإخوان اتبعوا سياسة تخويف النظام والمعارضة الشعبية لاتفاقية كامب ديفيد وسياسة الإنفتاح الإقتصادي .[48]

إتفاقية كامب ديفيد وتفجير الصراع.

بعد وفاة عبد ناصر وتراجع المد القومي نشأت علاقة من نوع جديد بين أمريكا والإخوان ، خاصة في فترة حكم الرئيس محمد أنور السادات ثم تراجعت القومية نهاية سبعينات اضطربت العلاقة بين الطرفين بسبب معارضة الإخوان لاتفاقية كامب ديفيد ، خاصة وأن الرئيس أنور السادات الذي أصبح من أهم حلفاء واشنطن في المنطقة كان قبل كامب ديفيد ، قداستخدم الإخوان ، لمناهضة الناصرية والشيوعية ، غير أن "مجلة الدعوة" في أبريل 1980 دعت إلى مقاطعة كل ماهو اسرئيلي مما أدى إلى القضاء على الجماعات الاسلامية ومن بينها جماعة الإخوان [49]

تحرك نظام الحكم في اتجاهين لمواجهة أزمته السياسية .الأوله، تعديل دستور 1971في مايو 1980 بما ينص على المزيد من الصلاحيات القمعية لاجهزته ومؤسساته وعلى تعديل المادة الثانية من الدستور بحيث أصبحت الشريعة الإسلامية هي مصدر الرئيسى للتشريع ، وذلك بغرض كسب القاعدة الاجتماعية للإخوان المسلمين ، وحتى في نفس الوقت تحرك لمواجهة الكنيسة القبطية وتحرك الإخوان لارهاب النظام ، كان الحاكم أنور السادات يحاول استخدام نفس الأسلوب لإرهاب معارضيه ،وكانت نتيجة الصراع الداخلي بين الفئات المشكلة للتحالف الحاكم هو تفجر أحداث الزاوية الحمراء بالقاهرة ، والتي تعد أسوء تصادم وصراع ديني في مصر مند مائة عام .

اتضح للسادات أن الزمام بدأ يفلت من يديه فأطلق أجهزته الأمنية لاعتقال المصريين من كل طوائف والإتجاهات والحركات السياسية الدينية والعلمانية ، ووضع خلف قضبان السجون شيوخا وصحفيين

[48] شلبي عبد الله ، الدين والصراع الاجتماعي في مصر (1970. 1985)القاهرة : مؤسسة الاهالي ،2000.ص ص(76. 79).
[49] عز الدين سنيفرة ، المرجع السابق، ص18.

وحظر أنشطة الجمعيات الخيرية القبطية والإسلامية وأغلق جرائدهم وكان رد الأصولين الإسلاميون الإهانة بأشد منها فكانت واقعة اغتيال السادات في 6أكتوبر 1981.

وبهذا بدا الصراع على أشده بين جماعة الإخوان كطرف والنظام الحاكم كطرف أخر ، ونشب النظام حملة إعتقالات واسعة لأعضاء حركة الإخوان التي تم تشد يد الخناق عليها[50]

[50] شلبي عبد الله ،المرجع السابق ،ص78.

المبحث الثالث :إدارة الصراع السياسي بعد ثورة جويليه1952

إدارة الصراع بين عناصر قيادة الثورة

ثورة يوليو أو ماكانت تسمى في البداية (بحركة الجيش) وهي ثورة انقلاب قام بها تنظيم الضباط الأحرار

في 23جويليه (1952) حيث أدت تلك الثورة إلى إنهاء نظام الحكم الملكي واستبداله بنظام الجمهوري ، وكان من أهم أسبابها فقدان العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب وسوء توزيع الملكية إلى استمرار الملك فاروق تجاهله للأغلبية واعتماده على أحزاب الأقلية ، وكما تبين سابقا فقد مرت مصر قبل الثورة بحالة من عدم الاستقرا رالسياسي.[51]

وكانت الأهداف المعلنة لحركة الجيش 1952هي القضاء على الاستعمار وأعوانه ، القضاء على الاحتكار، القضاء على الإقطاع ،إقامة جيش وطني قوي ،إقامة عدالة اجتماعية إقامة حياة ديمقراطية سليمة [52]

وفي نهاية فإن ثورة يوليو هي محاولة للقضاء على الاستغلال الخارجي والداخلي ،وتعظيم قاعدة الثورة الوطنية ،وإعادة توزيعها بصورة عادلة .كل هذا من خلال سيطرة شعبية على قوى الانتاج من خلال تخطيط قومي شامل وبهذه المعادلة هدفت الثورة إلى حسم المسألة الاجتماعية لمصلحة الطبقات الدنيا في المجتمع والتى كانت ومازالت تمثل الأغلبية الساحقة .لقد أدركت ثورة تموز/يوليو أن هناك تناقضا طبقيا حادا في المجتمع ،وأنه لاوسيلة لتجاهله ،وبالتالي توقعت أن يكون صراع طبقي ،ولكنها حرصت على تقنين ذلك الصراع ،وادارته سلميا بتذويب الفروق الطبقية الحادة من خلال تدخل الدولة والاجراءات الاشتراكية الحاسمة وهي قانون الإصلاح الزراعي والثاني إلغاء الألقاب المدنية . [53]

فهاته العملية الثورية التي حدثت في 23 يوليو 1952 تميزت أن الجهاز السياسي الذي قام به الضباط الأحرار كان أقرب أن يكون (عينة) سياسية ثورية ،وأبعد من أن يكون تجسيما لقوه سياسية ذات ثقل في التعبير عن مصالح سياسية واجتماعية محددة ،وقد ضرب النظام القائم وسيطر عليه في ساعات معدودة

وبهذه الضربة الحاسمة في الساعات القليلة قبيل فجر 23يوليو ،جرت حركة الصراع السياسي على شكل إنقلاب على الحكم الملكي إذ صار لقيادة الثورة اليد العليا في ادارة الصراع وأصبح التغير في قمة السلطة ،بخلع الملك وهيمنة قيادة الجيش على قمة الدولة ،لم يفد بذاته حسما في التغير السياسي والاجتماعي

---

[51] برهان عادل يوسف دويكات ،الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر(مذكرة ماجيستير في التخطيط والتنمية ،جامعة النجاح الوطني ،كلية الراسات العليا، فلسطين)،2013،ص ص (49.48).

[52] محمد مجدى وأخرون ،25 يناير الثورة ،التأويل دار العرب للنشر والتوزيع ،ط2012،1،ص64.

[53]2سعد الدين ابراهيم وأخرون، مصر والعروبة وثورة يوليو ،القاهرة ، دار المستقبل العربي،ط1983،2،ص132

،انما أفاد تعديلا لأوضاع أطراف الصراع ،فصار واحد من تنظيمات الحركة السياسية الشعبية الجديدة في قمة السلطة . [54]

وبعد تغير نحو المسارإلى الديمقراطية وإلغاء النظام الملكي أقدم الجيش على عدة خطوات أحدثت ثورة شاملة في طبيعة وشكل الحكم في مصر وأهمها مايلي :

إعلان إلغاء دستور 1923 في 10ديسمبر 1952.

تشكيل لجنة تأسيسية لإعداد دستور جديد في 13يناير 1953.

حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها في 6يناير 1953

إعلان دستوري لإدارة شؤون البلاد لفتره انتقالية في 10فبراير 1953

إسقاط الملكية وإعلان الجمهورية في 18 يونيو 1953 وبإسناد رئاسة الجمهورية إلى محمد نجيب إلى جانب رئاسة الوزارة الذي شغلها مند 7سبتمبر 1952، أما جمال عبد ناصر "فقد تولى أول منصب عام كنائب لرئيس الوزراء ،ووزير للداخلية التي شكلت بعد اعلان الجمهورية .

وقد، شهد مجلس قيادة الثورة والجيش بصفة عامة خلال هذه الفترة انقسامات واختلافات في الرأي بين مؤيد لاستمرار تولى القوات المسلحة مسؤولية الحكم ومطالب بعودة الجيش إلى ثكناته .

كما حدث بالمجلس أزمه عرفت بأزمة مارس 1954 بين قادة الثورة حيث يرى المؤرخون أن الرئيس عبد الناصر كان يسعى لتقليص صلاحيات وسلطات الرئيس محمد نجيب الذي كان يحظى بشعبية واحترام في الجيش ، وذلك توطئة لاخراجه من المشهد السياسي وبالفعل ، تم إقصاء الرئيس في نوفمبر 1954 وانفراد الرئيس عبد الناصر برئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء[55] .

وسرعان ما تخلص من مجلس قيادة الثورة وجاء دور الإخوان المسلمين لتخلص منهم حيث استطاع عبد الناصر تجييدهم مرة أخر في أثناء أزمة مارس 1954

[54] طارق البشري،الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952-1970، لبنان ،مؤسسة الأبحاث العربية، ط1987،1،ص ص(70.68).
[55] محمود شريف بسيوني محمد هلال ،الجمهورية الثانية في مصر ،مصر :دار الشروق ،ط1،2012ص(210-211).

أزمة مارس 1954

لقد ظهرت هذه الأزمة أن الصراع انتقل من قادة الضباط الأحرار ليوظف أطراف أخرى وقد

نشرت الصحف : إنه تقرر الإفراج عن جميع الإخوان ، وإن الإخوان استأنفوا نشاطهم وعقدوا اجتماعا مع المرشد العام لجماعتهم ، وأعلن الهضيبي :إننا الأن أقوى مما كنا ووقع الإخوان في الفخ الذي نصبه لهم جمال عبد ناصر فقد كان الإخوان هم القوه المرجحة لفوز إحدى القوتين المتنازعتين في هذه المرحلة وكان على عبد ناصر يريد أن يستمليهم إلى جانبه فإذاماكسب معركته مع نجيب وسيطر على الحكم وهذا ماحدث فعلا فبعد وصول عبد الناصر إلى السلطة إنقلب عليهم .

إن خطأ الإخوان في هذا الموقف كان خطأ استراتيجيا ، لأنهم تصوروا أن القضاء على الأحزاب كان لصالحهم ، بحيث يصبحون الحزب الوحيد ، والقوة الوحيدة ، وهاهم إنتهوا إلى السجن والتعذيب والتشريد عندما وصل عبد ناصر إلى سدة الحكم فبلغ عدد الذين حكمت عليهم المحكمة التي ألفتها الثورة تحت إسم محكمة الشعب 867،شخصا وتم إعدام ستة على رأسهم عبد القادر ومحمد فرغلي .وذلك بعدما أقيل محمد نجيب من منصبه يوم 14نوفمبر 1954.[56]

هكذا وصل الصدام الأخير مع مجلس قيادة الثورة إلى نهايته

عزل محمد نجيب من رئاسة الجمهورية

وحلت الأحزاب السياسية ووضع قادتها في السجون

أغلقت صحيفة المصري التي لعبت دورا كبير في أزمة مارس

حلت جماعة الإخوان المسلمين وأعدم قادتها وضع الألوف من أعضائها في السجن والمعتقلات وفشلت محاولات الانقلاب العسكري وانتهت التنظيمات العسكرية المستقلة أو المتابعة للقوى السياسية الخارجية داخل الجيش .[57]

ثم تجدد الصدام معهم مرة أخرى ،وبلغ هدا الصدام دروته في حادث محاولة اغتيال عبد الناصر على يد عبد اللطيف البغدادي يوم 26أكتوبر 1954 في الإسكندرية ،وأعقبت الحادث تصفية الإخوان تصفية جسدية عن طريق أحكام الإعدام والسجن ،فبلغ عدد الذين حكمت عليهم المحكمة التي ألفتها الثورة تحت إسم محكمة الشعب 867،شخصا وتم إعدام ستة على رأسهم عبد القادر ومحمد فرغلي .

[56] محمد الجوادي ، قادة الضباط الأحرار الثورة مدرسة نقدية تاريخية لمذكرات محمد نجيب ، عبد اللطيف البغدادي ،خالد محي الدين عبد المنعم عبد رؤوف ،جمال منصور ،عبد الفتاح أبو الفضل ،حسين حموده ، القاهرة : دار الشروق ط1، 1996 ص21

[57] أحمد حمروش ، ثورة يوليو مصر والعسكريون مجتمع جمال عبد ناصر الناصر والعرب ، الهيئة المصرية العامة ،1992 ،ص 364

ويوم 14 نوفمبر1954 اعتقل عبد الناصر رئيس الجمهورية محمد نجيب ،وكان قد تولى رئاسة الوزارة في 17أبريل 1954 ثم جرى الاستفتاء على الدستور المقترح وعلى رئاسة عبد ناصر في 25يونيو 1956، وكان هو المرشح الوحيد ،فانتخب بأغلبية 99.9 % وعين جمال عبد ناصر رئيس لجمهورية [58]

[58] عبد العظيم رمضان ،الوثائق السرية لثورة يوليو ،ج 1، الهيئة العامة المصرية للكتاب ،1997،ص ص(13 ـ 14).

خلاصة الفصل الثاني :

إن نجاح العملية الثورية التي حدثت في ثورة 23يوليه ،عبر الفترة من تاريخ قيامها حتى أواخر عام 1954 تميزت أن الجهاز السياسي الذي قام بها الضباط الأحرار كتنظيم موحد للحركة السياسية داخل المؤسسة العسكرية

كان أقرب إلى أن يكون (عينة)سياسية ثورية تعبر عن مصالح سياسية واجتماعية والتغير السياسي نحو الديمقراطية بإطاحة النظام الملكي وبهذه الضربة الحاسمة التي تمت في الساعات القليلة ، قبيل فجر 23يوليو ،جرت حركة الصراع السياسي والاجتماعي إذ صار لقيادة الثورة اليد العليا في ادارة الصراع بخلع الملك وهيمنة قيادة الجيش الجديدة على قمة السلطة .

لم يفد بذاته حسما في التغير السياسي والاجتماعي ،إنما أفاد تعديلا لأوضاع أطراف الصراع ،فصار واحد من تنظيمات الحركة السياسية الشعبية الجديدة في قمة السلطة .

فمن خلال ماسبق عرضه يمكننا أن نحدد أطراف الصراع في هذه المرحلة والمتمثلة في الطبقة الأرستقراطية ممثلة في الملك ،وضباط الجيش التي كانت تمثل المؤسسات العسكرية في حزب الوفد الممثل للطبقة البرجوازية وإي كان غير مسيطر على الأوضاع ، وحركة الإخوان التي تم توظيفها سياسيا في مواقف خدمت صانع القرار وتم إبعادها عندما تم تحقيق الهدف لتنقلب في كل الأوضاع بإستخدام العنف والتصفية الجسدية التي إنتهت بإغتيال الرئيس أنوار السادات ،لتدخل مصر مرحلة جديدة مع حكم حسني مبارك .

الفصل الثالث : الصراع السياسي بعد ثورة جانفي 2011 وكيفية التعامل معه

تمهيد:

يعتبر مصطلح الثورة كغيره من المفاهيم السياسية و الاجتماعية التي يصعب وضع تعريف واضح لها. ويعرفها الدكتور "أحمد سعيفان" في قاموسه الثورة بأنها " تغير جدري، عميق وعام للبنى الاجتماعية لبلد ما، يترافق عموما بحركات شعبية هامة، وينطوي غالبا على استعمال العنف.

والثورة هي تقنية في الاستيلاء على السلطة، يمكن أن يؤدي إلى إقامة نظام اجتماعي جديد، أما الموسوعة السياسية فهي تعرف الثورة بأنها "خروج عن الوضع الراهن ،بقصد تغييره سواء كان إلى وضع أفضل أو أسوء ،باندفاع بحركة عدم الرضا، والتطلع إلى الأفضل أو حتى الغضب.

فالثورة كظاهرة اجتماعية وسياسية هي انتفاضة الشعب ضد الظالم الذي تجاوز كل حدود تحمل الطاقة البشرية والثورة من كفعل إنساني عبارة عن عملية هدم تليها عملية بناء.

ويوضح هذا التعريف وجود مرحلتين للثورة المرحلة الأولى :هدم الوضع الظالم والفاسد والفاشل القائم وشعار هذه المرحلة "الشعب يريد إسقاط النظام "والمرحلة الثانية :بناء وضع جديد يلي

حاجات وتطلعات الأمة وشعارها (الشعب يريد حياة كريمة).[59]

تختلف الثورة بهذا المعنى عن الإنقلاب الذي يستهدف تغير السلطة الحاكمة بسلطة أخرى أو إستبدال مجموعة حاكمة بمجموعة أخرى مع استمرار الأوضاع السائدة كما هي، واستصحاب تغيرات شكلية أو سطحية تتفق مع عملية نقل السلطة لإضفاء الشرعية على النخب الحاكمة الجديد وذلك دون مساس أو حتى اقتراب من أوضاع السائدة ،على العكس من الثورة التي تستهدف تفويضا شاملا للقديم وبنيانا كاملا لأوضاع الجديدة .

كما تختلف الثورة بهذا المعنى عن الحركات الاجتماعية وحتى الحركات الثورية، التي قد تستهدف تغييرا جزئيا أو تحقيق مطالب محدودة، قد تتوقف بتحقيقها أو تنطلق نحو مطالب أخرى. لكن تبقى العلاقة قائمة بين هذه الحركات الاجتماعية المختلفة، لأنها عادة ما تكون مقدمة للثورة وقد تصل الأمور إلى إنفجارها في حالة تزايد مطالبها[60].

[59] ارواء فخري عبد اللطيف ، الإسلام السياسي في مصر بعد التغيير وصعود حزب الحرية والعدالة ،جامعة بغداد ،كلية اللغات، دت ،ص ص (8.7)

[60](أية نصاروأخرون) ،الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات،بيروت :المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات ،ط1،2012،ص 135

المبحث الأول : أسباب الصراع السياسي في مصر

تعتبر ثورة 25 يناير كانون الثاني / يناير 2011م، نتاج ظروف قاسية عاشها الشعب المصري من الظلم والقهر، والفساد والاستبداد، والفقر والجوع وسياسة التضليل، والتجهيل الإعلامي، والهيمنة الأجنبية، وتراكم الديون الخارجية، وظهور الطبقية داخل المجتمع، وتحولت مصر من دولة ذات وزن بالشرق الأوسط إلى دولة هامشية وفي إطار التحضير والترويج لعملية توريث الحكم، في جو من الضبابية بشأن خلافة الرئيس و كل هذه العوامل دفعت الشعب إلى أن ينفجر وإعلان ثورة الغضب ضد النظام لم تكن الثورة المصرية التي اندلعت في يناير حدثا مفاجئا، بل كانت نتيجة العديد من المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تراكمت عبر ثلاثة عقود من الزمن وهي فترة حكم النظام الجمهوري المتمثلة في الحزب الوطني الحاكم و على هذا الأساس يمكن أن نقسم أسباب الثورة إلى أسباب داخلية و خارجية التي يمكن حصرها في النقاط التالية[61]

أولا/لأسباب الداخلية للصراع في مصر:

لقد تعددت الأسباب الداخلية ويمكن اجمالها فيما يلي:

1. قانون الطوارئ:

جرى العمل بقانون الطوارئ (رقم 162لعام 1958) مند سنة 1967 وقد أدى تواصل حالة الطوارئ الممتدة إلى تفشي جرائم التعذيب والاستخدام المفرط للقوه في تعقب المشبه بهم أو الخارجين على القانون وهو ما اقترن بسقوط مزيد من الضحايا داخل مراكز الاحتجاز فضلا على استمرار المحاكمات الجائزة أمام محاكم الطوارئ.

إذا بموجب قانون الطوارئ عانى المواطن المصري من انتهاكات لحقوقه الإنسانية من خلال إتباع أساليب قاسية في القبض والتحقيق والحبس تصل أحيانا إلى القتل كما حدث في حادث (خالد سعيد)

2. سطوة رجال الشرطة :

يمكن القول إن جهاز الشرطة في مصر تحمل الأخطاء السياسية الفادحة للأنظمة السابقة، حين أو وكلت إليه مهام سياسية فوق طاقته ليجد نفسه إزاء مشكلات سياسية بالأساس مطلوب منه أن

[61] محمود شريف بسيوني محمد هلال ،الجمهورية الثانية في مصر ،القاهرة :دار الشروق ،ط2012،1،ص 28.

يقدم لها حلولا أمنية وقد عانى المواطن المصري من انتهاك حقوقه وحرياته الأساسية مثل القبض والاحتجاز والحبس .[62]

ووفقا لتقرير المفوضة الأوربية لعام 2010 (المصري اليوم 5/27) فإن استمرار العجز الديمقراطي، ووحشية جهاز الشرطة والإفلات من العقاب وانتشار الفساد وتدني مستويات المعيشة كلها عوامل أدت إلى اندلاع المظاهرات الشعبية في مصر يوم 25 يناير .

3.رئاسة حسنى مبـــــــارك:

حكم الرئيس (السابق) محمد حسنى مبارك مصر مند سنة 1981، وقد تعرضت حكومته لانتقادات في وسائل الإعلام من جانب منظمات غير حكومية محلية ، واشتهرت حكومته بحملاتها على التيار الإسلامي ، وقد كان لحكمه الأثر الكبير على تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على المصريين هذا بالإضافة إلى التراجع الملحوظ في مستوى التعليم وارتفاع معدلات البطالة وانتشار الجرائم في البلاد وبزوغ مشروع التوريث لنجله جمال .[63]

4. الفساد وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية :

خلال حكم الرئيس السابق (مبارك) أصبح الفساد السمة العامة لعصره وامتد لكل مناحي الحياة ، وشمل العاملين في الحكومة والحزب وشتى أجهزة الدولة ،وهو ماأدى إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية وانتشار الفقر المدقع واتساع حجم البطالة وفي تقرير دولي بعنوان "التدفقات المالية غير المشروعة من الدول النامية " الصادرة عن مؤسسة النزاهة المالية الدولية ،كشف على أن حجم تدفقات الأموال غير المشروعة والفساد الحكومي بلغ57 مليار دولار مايعادل 336.3 مليار جنيه خلال الفترة الزمنية بين عامي 2000و2008 أى أثناء فترة الرئيس محمد حسنى مبارك ، واحتلت مصر المرتبة 21 من أصل 126 دولة رصد التقرير معدلاتها بخسائر سنوية بلغت 6.358 مليار دولار وفي الرتبة 26 من حجم الخسائر الكلية السنوية .وكما ذكر التقرير أن حجم التدفقات المالية غير المشروعة بلغ خلال سنوات 2006و2007 و2008 ، مبالغ 13و 13.6 و 7.4 مليار دولار على توالي .[64]

كما تمحورت أهم قضايا الفساد في مصر حول القطاع المصرفي والتي تضمنت الاختلاسات ومنح القروض بدون ضمانات كافية لعملاء مميزين لديهم نفوذ مالي أو سياسي أو قرابة للقيادات المصرفية ، وتضمنت أيضا هروب بعض العملاء بعد حصولهم على قروض ضخمة بالطرق الملتوية كما تضمنت

[62] عثمان الدلنجاوي ، عام الثورة2011 ،د.م، دار الجمهورية للصحافة ، 2012 ص 19.

[63] عثمان الدلنجاوي ، المرجع السابق ،ص20.

[64] عبد الفتاح ، أباطرة الفساد وزراء ورجال نهبوا ثروات مصر، دار الحياة للنشر والتوزيع ص 11.

قضايا الفساد المتعلق بالتهرب الضريبي والجمركي والرشاوى بكل أشكالها والغش التجاري وتسهيل الاستيلاء على أملاك وأراضي الدولة .[65]

5. تصدير الغاز لاسرئيل :

يبدو أن تمرير نظام مبارك لاتفاقية الكويز مع تجاهليا ممثلي الشعب والرأي العام مع اسرئيل فجاءت

اتفاقية تصدير الغاز لإسرائيل مشابهة في غالبية ملابساتها لاتفاقية الكويز وتزيد عليها أنها تتيح لإسرائيل نهب موارد مصر من الغاز بأسعار متدينة بما يدعم اقتصاد اسرئيل ويقوى شوكته ويزيد من قدرته على تمويل وتطوير القوه العسكرية الاسرائلية التي تهدد مصر وكل البلدان العربية .

وهذا يؤدي إلى إهدار موارد الشعب فضلا عما يشوبها من فساد وعدم شفافية .[66]

6. عدم تنفيذ أحكام القضاء :

أدى غياب مبدأ الفصل بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية على مقاليد الحكم إلى غياب مبدأ التوازن بين السلطات وتحديد صلاحيات كل سلطة على حدة ، حيث إن هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية أدى إلى تقليص دور القضاء وعدم تنفيذ أحكامه وذلك بسبب الصلاحيات الدستورية الكبيرة الممنوحة لرئيس الجمهورية ،والذي يحكم سلطاته برئاسة الحزب الوطني الحاكم فرئيس الجمهورية يتحكم فعليا بالسلطة التنفيذية والقضائية .

وقد فات على تلك الحكومة أن الاستمرار في تجاهل تنفيذ الأحكام القضائية يحدث فوضى اجتماعية ويهدر هيبة الدولة وثمة نماذج[67]

عديدة لعدم تنفيذ الأحكام :

الحد من اعتداءات مستمرة تطال الأرض الزراعية بعد أن ضربت المحليات هذه القرارات والقوانين والأحكام في مقتل ، وتحايلت عليها بشتى الطرق وكانت النتيجة ضياع 800 ألف فدان من أجود الأرضي الزراعية .[68]

---

[65] عبد الفتاح ، المرجع السابق ،ص13.

[66] أحمد السيد النجار ، الإنهيار الأقتصادي في عصر مبارك حقائق الفساد والبطالة والركود والديون ، القاهره ، دار ميريت ،ط2، 2010،ص ص (111. 118).

[67] محمد سمير الجبور ، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الأزهر ،غزة ، 2014، ص65

[68] عدنان الدلنجاوي ،المرجع السابق ،ص21

7. الاستبداد السياسي :

كان من المفترض ـ دستوريا وقانونياـ أن النظام السياسي في مصر نظاما متعدد الأحزاب مند عام 1976 ، أي أنه يقوم على التنافس السياسي بين الأحزاب المختلفة إلا أنه تصرف طول الوقت باعتباره مالك للدولة ، بأجهزتها البيروقراطية وهيئاتها السيادية والاقتصادية ، وظل يسخر من هذه الملكية ويستغلها في تجميد الحياة السياسية والضغط على الأحزاب السياسية الأخرى إلا أنه في الواقع ثمة حزب واحد حاكم

امتدت أثار الاستبداد السياسي إلى تحريم العمل السياسي في صورة عدوان السلطة التنفيذية على حقوق المواطنين السياسية والديمقراطية فالعمل السياسي ظل ممنوعا في الجامعات وفي المصانع والشركات والمصالح الحكومية وأدى هذا إلى احتكار الحزب الحاكم العمل السياسي في هذه الأماكن المهمة ، باعتباره ملكية خاصة للحزب الحاكم يفعل مايشاء ويستخدم الأساليب كافة للسيطرة على نقابات العمالية ، وعلى الاتحادات الطلابية ،وعلى مراكز الشباب ، وغيرها من المنظمات الجماهيرية ،والنتيجة إعاقة الديمقراطية والفر دانية في قرارات الدولة وغياب الفصل بين السلطات من خلال سيطرة السلطتين التنفيذية والأمنية ، وقتل المجتمع السياسي والمدني ، ماأدى إلى نهب الدولة .

8. الإصلاح السياسي والتعديلات الدستورية

أكدت ألاعيب الدستورية خط الاستبداد السياسي لنظام مبارك والترويج لهاجس التوريث ووضع الحواجز في طريق التغير الديمقراطي وتشويه الدستورعن طريق تعديله والتلاعب بمواده ومبادئه من خلال تزوير نتائج الإنتخابات البرلمانية والمحلية لصالح الحزب الوطني.

استخدم مبارك ألية تزوير الإنتخابات بطريقة منهجية من أجل بناء مؤسسات محلية (شعبية) ومركزية تشريعية مزوره ،بهدف حماية سياسته الخارجية والداخلية مما تتيح سياسته الداخلية في إدارة الهيئات والمصالح والأفراد بمنطق استبدادي وجاءت انتخابات مجلس الشعب لتكون من أهم الحوادث عام 2010 .[69]

ثانيا/ الأسباب الخارجية :

ثمة أسباب خارجية دفعت الشعب المصري للانفجار على الوضع القائم وقيام ثورة 25 يناير وهي تتمثل في علاقاته الخارجية سواء على المستوى العربي ، أو على المستوى الاجنبي لم يكن الشعب مقتنعا على السياسة الخارجية في عهد حسني مبارك تجاه العالم العربي والضعف السياسي في مواجهة تلك الأزمات

[69] أحمد بهاء الدين شعبان(وأخرون)، 25 يناير مباحث وشهادات ، الركز العربي ودراسات السياسات ، لبنان ، ط1 ، 2013، ص ص(85. 88).

فمند الهجوم الإسرائيلي على لبنان في 1982 وسكوت مصر عليه وكأن الأمر لايعنيها ، نفس الشئ فيما يتعلق بعلاقة مصر مع الولايات المتحدة ، عندما أبدى الرئيس مبارك تخاذلا تاما إزاء الطلبات الأمريكية من مصر بمناسبة هجومها على العراق في 1990، وظهر أيضا أن مصر ستلتزم حدود الطاعة الكاملة لتوجهات صندوق النقد الدولي في رسم سياستها الاقتصادية بعدما وقعت مصر اتفاقية 1991 ،في رسم سياستها الاقتصادية ,وهي التي فرضت على مصر اتباع سياسة الانفاق العام وتقليص حجم القطاع العام ترتب على تنفيذ توجيهات صندوق النقد الدولي من تراجع الدولة تدريجيا عن التزاماتها الاجتماعية تدريجيا وزيادة حدة البطالة ، وتخفيض الدعم الذي كانت تمنحه الحكومة للسلع والخدمات الضرورية سبب قوي لانفجار الصراع . [70]

الإهمال الجسيم في قضايا خطيرة مثل مياه النيل والفتنة الطائفية ، التعاون مع إسرائيل إلى حد وصفها كنز إستراتيجي ، تزييف إرادة الشعب في انتخابات واستفتاءات مع استمرار الادعاء بالديمقراطية، انتهاك حقوق الإنسان باتفاقيات أمنية مع أمريكا لتعذيب أشخاص لحسابها .

التوطوء في أعمال سرية لتحقيق غايات سرية ومالية غير مشروعة تضر بسمعة مصر وأمنها القومي .[71]

وبالإضافة لما سبق ، نجد سياسة مصر الخارجية تجاه القضية الفلسطينية ، خاصة في العقد الأول من القرن الحادى والعشرين ، فمند بداية الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ، كان للحكومة المصرية دور في تضييق الخناق على الشعب الفلسطيني ، من خلال التضييق على حركة المسافرين في معبر رفح ، وبناء الجدار الفولاذي لمحاولة إغلاق الأنفاق والتضييق على الفلسطينيين . [72]

الثورة التونسية : إن نجاح الإنفاضة الشعبية التي شهدتها تونس في18 ديسمبر 2010كان عامل أخر لتحفيز الشعب المصري على إسقاط النظام السلطوي واحتجاجا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

[70] جلال أمين ، مصر والمصريون في عهد مبارك 1981. 2011،القاهرة: دار الشروق ،2011 ،ص ص (2015،2016).

[71] محمد حسنين هيكل ، مصر إلى أين مابعد مبارك وزمانه ، القاهرة : دار الشروق ، ط3،2013، ص117.

[72] ياسر محمدعلي لوز،دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة 25يناير 2011، جامعة الأزهر مذكرة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، كلية الأداب والعلوم الأنسانية 2013،ص 77.

المبحث الثاني :أطراف الصراع

لقد تعددت أطراف الصراع بعد الحراك الذي عرفته مصر من جانفي 2011وقد تمثلت أطراف الصراع في مجموعة القوى القديمة وانفتاحها على الساحة السياسية وسنتعرض من خلال هذا المبحث إليها بشئ من التفصيل

اولا/ حركات شباب مصر

إن الخطوة الأولى للخروج من الحدث الرئيسي الأول ، بما يفتح أفقا لرؤية ملامح المرحلة الانتقالية ، هي تحديد طبيعة القوى التي أسهمت في صنع الثورة ، وكذلك نظام الحكم الانتقالي الناتج عنها وتمثل المجموعات الشبابية كعنصر أول أسهم في تفجير الثورة وتحديد ملامح النظام الانتقالي وتتكون من حركة شباب 6أبريل ، وحركة كفاية وشباب الإخوان ومجموعة التواصل الاجتماعي كمجموعة كلنا خالد سعيد [73].

1- حركة كفاية :

أنشأت في 2004 مجموعة من الناشطين السياسين المناهضين للنظام ماسمي أنداك بالحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) لرفض التجديد للرئيس حسنى مبارك لفترة خامسة ، ومحاولة قطع الطريق على مارأته من مناورات ساسية وتشريعية واعلامية هدفها التمديد لتولى ابنه جمال مبارك رئاسة من بعده ، وكان شعارها لا للتمديد لا للتوريث ، تكونت الحركة من نسيج مختلف من المعارضين والمثقفين والفاننين وشباب المدونين على الأنترنت ، وكانت أول حركة تعبر عن اعتراضها صراحة على ترشيح مبارك وابنه ، نضمت (كفاية أول مظاهرة كبيرة لها ضد النظام في 12 من ديسمبر عام 2004) ومن أهم مطالبها

ـ تعديل الدستور بما يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية على أن لا تتجاوز فترة رئاسته دورتين ، وتقليص صلاحيات الرئيس بما يضمن الفصل الحقيقي ما بين السلطات .

ـ إلغاء حالة الطوارئ ، وكافة القوانين المقيدة للحريات والإفراج عن جميع المعتقلين والمسجونين في قضايا الرأى

ـ تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية بما يكفل الإشراف القضائي الكامل على كافة مراحل الإنتحابات[74]

2- حركة 6 أبريل :

[73] محمد صفار ، إدارة مرحلة مابعد الثورة ....حالة مصر ، مجلة السياسة الدولية ، العدد84 ،2011، على الربط الأتي www sisyassa . org.eg ،ص23

[74] وائل غنيم ، الثورة إذا الشعب أراد الحياة ، دار الشروق ، د،ت ، ص 59.

هي مجموعة شباب من النشطاء المصريين (إسراء عبد الفتاح ، أحمد راشد ، أحمد ماهر، ومحمد عادل) بدأت الحركة في 2008 كرد فعل على الاحتجاجات ضد ارتفاع أسعار الغذاء وانخفاض الأجور من قبل العمال المنظمين في مصنع الغزل والنسيج بدأ الشباب على موقع الفيس بوك في تنظيم احتجاجات وإضرابات التي استمرت 18 يوما ، وشملت هاته الجماعة عدد كبير من الأحزاب والجماعات السياسية

وكانت من أهم مطالبها التحول الديمقراطي وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية وتعد أولى الحركات الداعية إلى الثورة [75]

3- مجموعة كلنا خالد سعيد :

هي صفحة ظهرت على موقع التواصل الاجتماعي بعد مقتل الشاب السكندري خالد سعيد على أيدي شرطة صيف 2010 وفجر قتله موجة احتجاجات في مصر والخارج . وعلى الفور دعت حملة البرادعي بعنوان كلنا خالد سعيد طالب محمد البرادعي على صفحته الخاصة في موقع تويتر بمحاسبة المسؤولين عن مقتل سعيد وأكد أن مقتل خالد سعيد مسؤولية كل مصري

وأشارت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فأصدرت تقريرا عن مقتل خالد سعيد أكدت في أن مقتل سعيد يعد انتهاكا لأبسط حقوق الإنسان وهو الحق والحياة) وطالبت بضرورة إعادة النظر في التشريعات العقابية لجرائم التعذيب ، وإلغاء التشريعات التي ساهمت في توفير بيئة خصبة لانتشار ظاهرة التعذيب مثل قانون الطورئ ، والعقوبات و ،وقانون هيئة الشرطة التي فتحت الباب مصراعيه لاستخدام القوه .[76]

4- الجمعية الوطنية للتغير : تأسست هذه الجمعية

تحت شعارات (الديمقراطية / العدالة الأجتماعية / الانتخابات الحرة النزيهة، وتضم ممثلين من منظمات المجتمع المدني والشباب ، يهدف العمل على التغير في مصر. وطالب مؤسسو الجمعية إلى الرئيس السابق للهيئة الدولية للطاقة الذرية محمد البر ادعي تولي رئاستها حين عاد إلى مصر في فيفري 2010 بدأت الجمعية في جمع مليون توقيع على بيان (معا سنغير) ونجحت في جمع التوقيع المطلوبة في أقل من سبعة أشهر مند تاريخ صدور البيان وفي مجال الأهداف التكتيكية ناضلت(الجمعية) من أجل كفالة الضمانات الأساسية لانتخابات حرة ونزيهة ، تشمل جميع المصريين في الداخل والخارج ، ولفرص متكافئة للجميع عبر إنهاء حالة الطوارئ، وتمكين القضاء المصري من مراقبة العملية الانتخابية من المنبع إلى المصب ، مع إشراف منظمات المجتمع المدني المصري والأجنبي عليها ، وتكافؤ الفرص في

[75] Ben marcus .Havard divinity Les mouvments de jeunesse en egypte 2016/04/04.http://.rlp.ha.vard.edu/faq/ youth.movements.egypt.

[76] أحمد بهاء الدين شعبان وأخرون، المرجع السابق ص 110

وسائل الإعلام لجميع المرشحين بخاصة في انتخابات رئاسة الجمهورية ، وتمكين المصريين في الخارج من ممارسة حقهم الانتخابي في السفارات والقنصليات المصرية ،وإلغاء قيود ترشح لرئاسة الجمهورية [77]

5- شباب من أجل العدالة والحرية :

هي مجموعة من الشباب المنشق عن جماعة 6 أبريل ،تأسست في أفريل 2010، واتسمت بالتشدد بعد موجة الاحتجاج الشعبي والسياسي بعد مقتل خالد سعيد في الإسكندرية ، أهم مطالبها اسقاط النظام بالكامل عقب انتخابات البرلمان في نوفمبر 2010 وتزويرها ، كانت الحركة في طليعة الحركات الشبابية الداعية إلى الثورة على النظام وقد كان المنسق العام للحركة محمد عواد .

6- الجبهة الحرة للتغير السلمي

أنشئت في سبتمبر2010 بسبب الاحتقان السياسي والطائفي وتردى الأوضاع الاقتصادية ، يصل عددأعضائها إلى نحو خمسة ألاف شاب أصدرت الجبهة بيانا في الخامس من كانون الثاني /يناير 2011(بعنوان التغيير أو الترحيل) متضمنا الدعوة إلى الثورة وإسقاط نظام الحكم . وقد كان المنسق العام للجبهة عصام الشريف .

7- الحملة الشعبية لدعم البرادعي

بدخول محمد البرادعي دائرة الصراع السياسي في مصر قبل أن يترك منصبه رئيسا للوكالة الدولية للطاقة الدرية في نهاية عام 2009، وإصراره على تغير قواعد اللعبة السياسية حتى يستطيع الترشح لمنصب رئيس للجمهورية ،أسست حركة سياسية باسم الحملة الشعبية لدعم البرادعي رئيسا للجمهورية ،بقيادة عبد الرحمان يوسف ،ثم أصبح مصطفى النجار منسقا عاما لها [78]

أهم مطالبها تغيير النظام وتطهير البلاد ،وقد دعت في يوم 13كانون الثاني /يناير إلى الاحتجاج والتظاهر في جميع أنحاء البلاد.

8- حركة شباب حرب الجبهة الديمقراطية

هي حركة منبثقة من حزب الجبهة الديمقراطية أراد أعضائها كسر هامش الحرية المقيدة للأحزاب الرسمية وذلك للتفاعل مع حركات شباب الأخرى المستقلة مع الحفاظ على هويتهم الحزبية .أنشئت الحركة في منتصف عام 2006 وطالبت بالحرية والعدالة ومدنية كأهداف كبرى بينما كان من ضمن مطالبها المحدودة والعاجلة حرية إنشاء الأحزاب وإطلاق حرية الصحف

[77] أحمد بهاء الدين شعبان وأخرون ، مباحث وشهادات ، د.م ،د.ت ،ص ص (111.106)

[78] أية نصاروأخرون، المرجع السابق ،ص148.

اتسم الاتجاه السياسي لهذه الحركة في السياق الحزب الذي تنتمي إليه بالليبرالية ،وكان المنسق العام لها شهاب عبد المجيد[79]

حركة بهية مصر : تسعى إلى الوصول بأفكارها حول حقوق المرأة إلى المجتمع المصرى من خلال حملاتها وأنشطتها المختلفة ، لكنها في ذات الوقت تعمل على الضغط على صناع القرار بهدف تبني قوانين وتشريعات تعيد للمرأة حقوقها على سبيل المثال في قضية تشكيل الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور .

9- **اتحاد شباب النوبة الديمقراطي** : حيث عمل الاتحاد بالتوازي مع المجتمع في محاولة لتعريف المجتمع المصري بالقضية النوبيه من خلال العديد من الحملات والمبادرات مثل حملة (ابن النوبة) كما أحيا الاتحاد ذكرى التهجير في أبريل 2012 ممثل في اللجنة التأسيسية لتعديل دستور 2012
كما تعمل اللجان الشعبية لحماية الثورة على توعية قاطني إحيائها بحقوقهم السياسية إلا أنها تضغط في نفس الوقت من خلال التظاهرات والوقفات الاحتجاجية على السلطات المحلية بهدف تحسين مستوى الخدمات

10- **اتحاد شباب ماسبيرو**: والذي فضل العمل على الضغط على السلطة الحاكمة من خلال التظاهرات والوقفات الاحتجاجية حتى تستجيب لمطالبه .
كما حرص على إصدار بيانات توضح موقفه من التقلبات السياسية المختلفة خلال المرحلة الانتقالية ، إلا أن الاتحاد يعمل خلال تلك المرحلة على مراجعة إستراتيجية بهدف العمل أيضا مع المجتمع من أجل توعيته بأهداف الاتحاد وبمشاكل الأقباط في مصر[80]

ثانيا/ مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية :

باغتيال السادات في 6 أكتوبر تولى الرئيس محمد حسنى مبارك رئاسة الجمهورية بدأت مرحلة جديدة تتميز باستقرار منصب القائد العام للقوات المسلحة ووازير الدفاع في يد المشير عبد الحليم أبو غزالة[81] .

[79] أية نصاروأخرون، المرجع السابق، ص150

[80] جورج فهمي ، الحركات الشبابية بعد 25 يناير أفكار التحرير في مواجهة مؤسسات مبارك ،د.م، روافد للنشر والتوزيع ، 2012، ص ص (15.8).

[81] عبد العظيم رمضان ، الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك ،د.م، مكتبة الشيخ الروحانيين الشيخ عطية عبد الحميد ، 1993، ص386

وللحفاظ على منصبه وشرعيته كرئيس للجمهورية دمج حسني مبارك الضباط في نظام محسوبيته وكان أولها تصميم مبارك على ألا يجازف بصعود رجل عسكري قوي يمكن أن يشكل تحديا لسلطته وقد انعكس هذا في قيامه سنة 1989 بإقالة وزير الدفاع أبو غزالة وعين طنطاوي وزير للدفاع

كما أن الصراع المتصاعد مع الجهادين الاسلامين المسلحين والذي ازداد بعد محاولة اغتيال مبارك في اديس أبابا في العام 1995 إلى تسريع ضم سلك الضباط في القوات المسلحة داخل النظام ، غير أن المجلس العسكري اضطر على الرغم من ذلك إلى خروج من ظل سلطة مبارك واحتل موقع الصدارة في السياسة المصرية في أوائل 2011[82]

لقد أخرجت القوات المسلحة نفيها من المعادلة السياسية كأداة للقمع في يد القيادة السياسية ، حينما رفضت إطلاق الرصاص على المتظاهرين ، ثم أدخلت نفسها في المعادلة مرة أخرى كحكم فوق مستوى الصراعات السياسية ، عندما أعلنت أنها لن تسمح باستخدام العنف ضد الشعب ، وكانت بداية الدور السياسي للقوات المسلحة في الإعلان عن الانعقاد الدائم للمجلس الأعلى للقوات المسلحة لمتابعة الموقف دون وجود القائد الأعلى في إشارة واضحة إلى النهج المستقل الذى بدأت تتبعه المؤسسة العسكرية إزاء القيادة السياسية [83]

وكانت اللحظة الفاصلة بين المؤسسة العسكرية والرئيس بعدما ظهرت نوايا الرئيس في مشروع التوريث خاصة بعد تزوير انتخابات 2010 اعتقد مبارك ربما تكون محاوله لتمرير مخطط التوريث فكانتا حجم الأغلبية التى حصل عليها حزب الوطنى في مجلس الشعب بأغلبيه هائلة.[84]

معركة الجمل :

تشير معركة الجمل إلى أحداث العنف التي وقعت يوم الأربعاء والخميس 3فبراير 2011 معارضون لنظام مبارك هاتفين بشعارات (اللشعب يريد اسقاط النظام) هتف المؤيدون "الشعب يريد مبارك رئيس "

ورغم أن تدخل الجيش في ثورة يناير 2011 ,بعد انهيار جهاز الشرطة وفشله في التعاطي مع الثوار قد عجل من تنحي مبارك , فإنه حال دون سقوط نظامه والأهم من ذلك أنه عرج بالجيش إلي قلب المشهد السياسي بوضعه المجلس العسكري على قمة هرم السلطة في البلاد بعد الإطاحة بمبارك. ومع تنامي احتمالات صعود رئيس ذي خلفية مدنية علي رأس السلطة في مصر بعد ثورة يناير 2011 , وسعي غالبية القوي المدنية والثورية لتحديد وتقنين وضع القوات المسلحة عبر نصوص واضحة ومفصلة في الدستور الجديد , تعاظمت جهود المجلس الأعلي للقوات المسلحة للإبقاء علي الوضع المتميز الذي

[82] يزيد صانع ، فوق الدولة جمهورية الضباط في مصر ،د.م، الشرق الأوسط ، مؤسسة كارنغي للسلام الدولي ، 2012، ص 09

[83] محمد صفار، المرجع السابق ،ص 24.

اكتسبه الجيش طيلة العقود الستة المنقضية , حيث عمد منذ اللحظة الأولي لتنحي مبارك إلي تحصين , وإضفاء شرعية سياسية علي وجوده في السلطة من خلال عدة آليات أولها:الاستفادة من الشعار الذي رفعه المتظاهرون والثوار أثناء الاعتصام بميدان التحرير قبل تنحي مبارك بأن الجيش والشعب يد واحدة

ثانيها : تأكيده في بياناته التي أصدرها تباعا علي دعمه للثورة السلمية وتعهده بتحقيق أهدافها . ثالثها : إصدار الإعلان الدستوري , خاصة أن الشرعية التي اكتسبها المجلس من خطاب التنحي أن الانقلاب العسكري تم بإرادة شعبية . فمن خلال الإعلان الدستوري الذي أصدره في نهاية مارس 2011 , ليكون مرجعية دستورية للمرحلة الانتقالية ,أبقي المجلس الأعلي للقوات المسلحة علي

الصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية , الذي يضطلع المجلس العسكري بدوره حتي الآن , باستثناء حق حل البرلمان. [85]

ثالثا / جماعة الإخوان المسلمين والسلطة

بعد حادث المنصة الذي أسفر ، عن اغتيال الرئيس السادات في أكتوبر 1981 وتولي الرئيس مبارك مقاليد السلطة في نفس العام لم تتردد جماعة الإخوان في إقتناص الفرصة من أجل إعادة بنائها التنظيمي وتدعيم تواجدها في مختلف المؤسسات السياسية والنقابية [86]

وانطلاقا من الرؤية الجديدة للإخوان نجحت في تطوير أدائها السياسي وذلك بالمشاركة في انتخابات 1984و1987

ومع نهاية الثمانينات كانت جماعة الإخوان قد وصلت ذروة حضورها المجتمعي وذلك بعد فوزها الكبير في عدد النقابات المهنية وقد ساعد الحضور النقابي والتنظيمي للجماعة على زيادة التأثير داخل الطبقة الوسطى وشرائح من الطبقة الدنيا ، وهو ماكان بمثابة جرس إنذار للسلطة بضرورة الالتفات للجماعة والعمل على الحد من نشاطها السياسي.

[85] بشير عبد الفتاح ،مجلة الديمقراطية ،الرئيس والجيش في الجمهورية الثانية ، على الرابط الأتي http://democracy.ahram.org.eg تاريخ الإطلاع 05/05/2016.

[86] أحمد طه ، إشكالية العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام ، مؤسسة الفكر الإسلامي المعاصر للدراسات والبحوث على الرابط الأتي http://www.islammoasser.org تاريخ الإطلاع 2016/04/07.

أولا: مرحلة المواجهة المحدودة :

مع أواخر الثمانينات بدأ نظام مبارك يعيد استرتيجيته تجاه جماعة الإخوان المسلمين ، فتم إدخال تعديلات على قانون الجمعيات الأهلية (القانون رقم 32 للعام 1964) كي يعطي صلاحيات أوسع لوزارة الشؤون الاجتماعية ، وذلك من أجل ضمان السيطرة على النقابات والجمعيات الخيرية الإخوانية [87]

1ـ تنظيم سلسبيل 1992

هي قضية شركة(سلسبيل) ، حيث تم القبض على أصحاب تلك الشركة ومركز (الأمة للإدارة) وهم خيرت الشاطر ، حسن مالك ، طاهر عبد المنعم ، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الإخوان من شتى محافظات الجمهورية .

وقد استولت السلطات على كميات هائلة من الأوراق ، والأجهزة ،وادعت قيام المتهمين بإعداد خطة جماعة الأخوان المسلمين التي عرفت وقتها ب:(خطة التمكين).

وقد صاحبت القضية حملة إعلامية حكم ضد الجماعة ، تبنتها دار الهلال مما أجبر النظام على التوقف على النشر وإخلاء سبيل المتهمين وإغلاق شركة سلسبيل[88]

2ـ انتهاج أساليب المحاكم العسكرية ضد قيادات الجماعة .

حيث دخلت العلاقة بين حركة الإخوان المسلمين والنظام الحاكم في الثاني من سبتمبر عام 1995 منعطفا خطيرا تمثل بصدور القرار الجمهوري رقم 279 لسنة 1995 بإحالة 49 من قيادات حركة الأخوان المسلمين إلى المحكمة العسكرية في القضية رقم 8 لسنة 1995جنايات عسكرية .

حيث أن استراتيجية (الإجهاض المبكر) كما اصطلح على تسميتها هي سياسة انتهاجها النظام المصري ضد حركة الإخوان مند نهاية 1994 من أجل إنها كها وجرها إلى ساحة القضاء والحكم على قيادتها وأعضائها بسجن .

وثانيا : هو حرمان حركة الإخوان المسلمين من التحرك بكامل قوتها خاصة في الحملات السياسية العامة سواء كانت إقليميه أو محليه أو دوليه .

---

[87] **خليل العناني** ، مبارك والإخوان ....خبرة ثلاثين عاما ، مركز الجزيرة للدراسات على الربط الأتي http://studies.aljazeera.netتاريخ الإطلاع 2016/04/07.

[88] عامر الشماخ ، الإخوان المسلمين وثورة يناير من معتقل وادي النظرون إلى قصر الاتحادية ، دار التوزيع ، مصر ، ط1، 2013، ص30.

حيث أدت هذه السياسة بشكل عام إلى اشتداد حدة الصراع بين حركة الإخوان المسلمين والحكومة المصرية حيث **يقول مأمون الهضيبي** عام 1995 في حوار مع" مجلة العالم " فالإخوان لايمكن أن يتعرضوا لضربة ثالثة كتلك التي تعرضوا لها في الخمسينات والستينات ، وإن ذلك الأمر صعب للغاية لأن الجماعة تقوى باستمرار ، ولن تعود للجحور أو التوابيت تحت وطأة الهجمات الأمنية [89]

ثانيا: مرحلة الإقصاء .

ويمكن تقسيم العلاقة بين نظام مبارك وجماعة الإخوان طيلة العقد الماضي (2000-2010) إلى مرحلتين ، أولاهما ، ماقبل انتخابات 2005 وثانيهما مابعد 2005

في المرحلة الأولى استمرت علاقة الشد والجذب بين النظام والجماعة ، فقد استمرت سياسة الملاحقة الأمنية لقيادات الجماعة حيث شهد العام 2001 الحاكمة العسكرية الأولى والسادسة تحت حكم مبارك ، وقد حكم على حوالى 16 عضو بالسجن كان من بينهم محمود غزلان عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان وكان تصريح الرئيس مبارك الذي أورده في حوار مع مجلة "دير شبيغل " الأمنية بأن جماعة الإخوان " لها تاريخ إرهابي" بمنزله تأكيد على استمرار سياسة القمع الأمني تجاه الجماعة .

وفي المقابل اتخذت الجماعة الإخوان عددا من الخطوات التي مثلت للرد سياسيا على موقفها وللتأكيد عدم تأثرها بمثل هذه الإجراءات القمعية أهمها.

أصدرت الجماعة وثيقة للإصلاح السياسي في مارس /أدار 2004، وقد رسمت الوثيقة الجديدة الخطوط العامة للخطاب السياسي والفكري لجماعة الأخوان .

ـ قامت الجماعة في الدخول في تحالفات سياسية مع عدد من قوى المعارضة الجديدة ، مثل حركة كفاية وحزب الكرامة وحزب الغد (قبل تأسيسه أواخر 2004)وذلك ضمن ما أطلق عليه "الجبهة الوطنية المعرضة "

أما المرحلة الثانية : الممتدة بعد انتخابات 2005وحتى عام 2010،وهي مرحلة اتسمت بالكثير من التحولات والتغيرات ، سواء في علاقة نظام مبارك بجماعة الإخوان ، أو بما حدث داخل جماعة الإخوان خاصة على المستويين القيادي والتنظيمي فقد حققت جماعة الإخوان أكبر فوز برلماني في تاريخ المعارضة المصرية ،ومن جهة ثانية ، أسقط هذا الفوز أي ادعاءات إخوانية بالتضييق وعدم الدمج السياسي ومن جهة ثالثة أعطى فوز الإخوان بهذا العدد من المقاعد شرعية ومصداقية للانتخابات

[89] محمد عبد الفتاح دبعي ، أساليب التغير السياسي لذي حركات الأسلام السياسي بين الفكر والممارسة "الإخوان المسلمين في مصر نمودجا "(رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية ،فلسطين)،2012، ص ص (96-97).

البرلمانية وقد كانت البداية مع ما يعرف "مليشات الأزهر ديسمبر2006 التي اعتقل على أثرها مايقرب من 40 قياديا من رموز الجماعة [90]

وللمرة الأولى في تاريخ الإخوان الحديث وجهت النيابة العسكرية إلى المتهمين تهما خطيرة وهي تهمة الإرهاب وغسيل الأموال وأجريت المحاكمة وبعد عدة جلسات أصدرت المحكمة الأحكام التي وصفت بأنها الأقصى في عهد الرئيس مبارك حيث حكمت على المتهمين بالسجن من 5إلى 7 سنوات في حين برأت بعضها في 15 أبريل 2008.[91]

وفي انتخابات 2010انسحبت الجماعة من الانتخابات ولم تحصل على أى مقعد وقد اسفرت الانتخابات البرلمانية التى شهدتها مصر أخيرا في العام 2011 والتي أجريت على ثلاث مراحل ، عن فوز حزب " الحرية والعدالة " .

صباح يوم الأربعاء 23مايو 2012انطلق لحملات الانتخابية الرئاسية حيث توجه ملايين الناخبين إلى صناديق الاقتراع لاختيار رئيسا لمصر 28 من مايو 2012 أعلنت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية تصدر مرسي لتنحيه الجولة الأولى من الانتخابات وخوطه الإعادة بحصوله على 5.724.952بنسبة 24.7[92]

[90] خليل العنان ، المرجع السابق .

[91] أحمد طه ، المرجع السابق,

[92] عامر الشماخ ، المرجع السابق ،ص 351.

المبحث الثالث : كيفية حل الصراعات السياسية

الحسم : بما يتضمنه من انتصار لطرف وهزيمة طرف أخر وفقا لمناطق المباريات الصفرية في الصراعات الداخلية المسلحة بحيث ينجح أحد الأطراف في حسم الصراع عسكريا فحيثما يكون الصراع بين الحكومة المركزية وجماعة متمرده تهدف للإستيلاء على السلطة فإن انتصار أحد الطرفين على أخر كفيل بانهاء الصراع [93]

وتم إدارته الصراع السياسي في مصر عن طريق الحسم عن طريق العدالة وإجراء المحاكمات لمسيري النظام السابق وذلك يوم 2011/2/11 حين أعلن عمر سليمان تنحي مبارك وتخليه عن منصب الجمهورية ، وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد .

وفي 2011/4/16 قررت المحكمة الإدارية العليا في مصر حل الحزب الوطني الديمقراطي ،الذي كان برأسة مبارك ،وكذلك تصفية أموال الحزب وأملاكه ،وإعادة جميع مقراته إلى ملكية الدولة ،

كما أعلنت لجنة تقصي الحقائق المعنية بأحداث الثورة في 2011/4/19أن حسني مبارك ووزير داخليته حبيب العادلي وستة من مساعديه بتهم قتل متظاهرين [94]خلال ثورة 25 يناير دخلت "مرحلة الحسم" بقرار المحكمة استدعاء المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، الذى يتولى إدارة شئون البلاد خلال المرحلة الانتقالية.

وكانت محكمة جنايات القاهرة قررت استدعاء المشير طنطاوى والفريق سامي عنان رئيس اركان حرب القوات المسلحة واللواء عمر سليمان المدير السابق لجهاز المخابرات العامة ونائب مبارك سابقا ووزيري الداخلية الحالي منصور عيسوي والسابق محمود وجدى للشهادة كل على حدة وفى جلسات سرية ، حسبما ذكر لوكالة أنباء (شينخوا)، أن شهادات المشير طنطاوي والفريق عنان واللواء سليمان المرتقبة أمام المحكمة ستحسم مسئولية مبارك والعادلي عن قتل المتظاهرين من عدمها لانهم يملكون الحقيقة التى توضح ما اذا كان الرئيس السابق ووزير داخليته قد أصدرا تعليمات للشرطة باستخدام العنف ضد المتظاهرين أم لا.[95]

---

[93] محمد عز العرب ، "تحولات الصراعات الداخلية المسلحة بعد الثورات في الشرق الأوسط" ،مجلة في مسارات متشابكة في إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط ، المركز الأقليمي للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة : 2015، ص 20

[94] محسن صالح ، الموقف الاسرائلي من ثورة 25 يناير المصرية ،لبنان : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،2012ص ص (18. 19).

[95] تحليل اخباري :هل دخلت محاكمة مبارك "مرحلة الحسم" بعد قرار استدعاء طنطاوي وعنان وسليمان للشهادة على الرابط الأتي http://arabic.people.com.cn تاريخ الإطلاع 01/05/2016.

2011 بدأت محاكمة الرئيس الأسبق حسني مبارك، والمعروفة بـ"قضية القرن"، حيث تفصل محكمة النقض، الأربعاء 2014، في الطعن المقدم من النيابة العامة، على براءة مبارك ونجليه علاء وجمال، في قضية قتل المتظاهرين، إبان ثورة 25 يناير 2011.

و تعود القضية إلى 4 أعوام مضت، عندما أصدر النائب العام آنذاك، عبد المجيد محمود، أمرا بالقبض على مبارك ونجليه، في 11 أبريل، ثم قرر في 13 أبريل 2011، حبس مبارك ونجليه والعادلي و6 من مساعديه، بصفة احتياطية على ذمة التحقيقات، ثم أمر بتجديد حبسهم بصورة متوالية على ذمة التحقيق.

13يناير 2013: قضت محكمة النقض بقبول الطعن المقدم من مبارك والعادلي، على الأحكام الصادرة بحقهما بالسجن المؤبد في قضية قتل المتظاهرين، وقررت إعادة محاكمة جميع المتهمين في قضية قتل المتظاهرين.

الحكم بالبراءة

29 نوفمبر 2014: قررت المحكمة ببراءة مبارك ونجليه والعادلي ومساعديه من تهمة قتل المتظاهرين إبان ثورة يناير، والفساد المالي في صفقة تصدير الغاز لإسرائيل.

وهذا بعد ازاحة الرئيس محمد مرسي ،وهذا يدل على أن ماحدث في مصر هو تغير في رأس السلطة ولم يحدث أي تغير في الأبنية والمؤسسات، ولذلك لايمكن أن نسمي مايحدث في مصر بالثورة بدليل عودة رموز النظام السابق إلى الواجهة [96]

[96] ساره وأخرون ،"اليوم .. "النقض " تسدل الستار على محاكمة القرن ، القاهرة :بوابة الوفد ،على الرابط الأتيhttp://alwafd.org / تاريخ الاطلاع 2016/05/09

ثانيا/ إدارة الصراع بين جماعة الإخوان وبقايا النظام السابق :

وصل الإخوان المسلمون إلى سدة الحكم في مصر في 30 يونيو 2012 بانسحاب الرئيس محمد مرسي بعد أن تغلب على منافسه الفريق أحمد شفيق بفارق ضئيل جاء كأول رئيس بعد الثورة شعبية أدت سياسته وقراراته إلى مزيد من الاستقطاب . وقلصت من الدوائر المتحالفة والمتعاطفة معه ، وشكل ماعرف (بالحوار الوطني) نموذجا للإدارة الرديئة والمراوغة ومحاولات كسب الوقت على حساب تبني سياسات رشيدة ترسي دعائم نظام ديمقراطي ،ظهر الحوار الوطني في أعقاب إصدار الإعلان الدستوري في 23نوفمبر 2012 قضي بتوسيع صلاحياته وامتلاكه لسلطتين التنفيذية والتشريعية [97]

وصف الحزب الشيوعي المصري قرارات الدكتور محمد مرسى رئيس الجمهورية بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس العسكري وإصدار إعلان دستورا جديد وإحالة المشير محمد حسين طنطاوى والفريق سامي عنان وعدد من قيادات المجلس للتقاعد بأنها انقلاب أبيض حسم الصراع على السلطة لصالح رئيس الجمهورية، وأنه مرحلة جديدة من النضال[98] .

وقال الحزب، فى بيان له ، إن القرارات المفاجئة التى أصدرها رئيس الجمهورية كشفت عن حسم النزاع على السلطة بين المجلس العسكري بقيادة طنطاوى ومؤسسة الرئاسة وخلفها جماعة الإخوان المسلمين، ما أدى إلى انتقال كل السلطات المنصوص عليها فى الإعلان الدستوري المكمل من المجلس العسكري إلى رئيس الجمهورية، لتتركز فى يده السلطة التنفيذية وسلطة التشريع والسلطة على المؤسسة العسكرية بل وكذلك سلطة تشكيل الجمعية التأسيسية فى حالة صدور حكم قضائى ببطلانها.

وأوضح البيان انه من الخطأ الاعتقاد بان ماحدث قرارات ثورية قام بها الرئيس ضد خصوم الثورة أو انه حسم لحالة ازدواجية السلطة لصالح قوى الثورة ممثلة في مؤسسة الرئاسة وجماعة «الإخوان»، أو اتفاق او صفقة سياسية، بل هو اقرب الى انقلاب ابيض داخل القوات المسلحة لصالح مؤسسة الرئاسة، وصراع بين طرفين كلاهما معاد لأهداف ومطالب الثورة، وكان ساعياً إلى حسم الصراع لصالحه على حساب مصالح الشعب المصري، واستخدم كل منهما الوسائل القانونية والإعلامية، والأدوات الجماهيرية المحشودة لخدمة أهدافه الخاصة.

وأشار البيان إلى أن اخطر ما أسفرت عنه تلك الإجراءات هو انفراد الرئيس بكل تلك السلطات في غياب الدستور.

---

[97] سامح فوزي ،"حكم الاخوان عادات السلطة مؤسسات الدولة واجهزتها السيادية الجماعة المعزولة "،مجلة العرب الدولية ،العدد 1586،الصادرة في أوت 2013تاريخ الإطلاع 17/05/2016على الرابط الأتي www.mjala.com ..

[98] اخر اخبار مصر اليوم : "الشيوعي المصرى" : قرارات محمد مرسى انقلاب أبيض حسم الصراع على السلطة 17/05/2016على على الرابط الأتي http://www.masress.com

وضعف القوى المدنية والديمقراطية وتشرذمها، وان تلك القرارات تصب في اتجاه دعم مخطط الإخوان في مشروع التمكين والسيطرة على كل مؤسسات الدولة، وتثبيت كوادرهم والمتعاونين معهم في كل مواقع السلطة مما يدفع البلاد إلى أوضاع مأساوية بعد ان آلت السلطة تماماً الى يد الإخوان وحلفائهم

ودعا الحزب في بيانه القوى الديمقراطية بشكل عام، والقوى الاشتراكية بشكل خاص الى توحيد قواها وتنظيم صفوفها لمرحلة جديدة للثورة تنتزع فيها الجماهير حقوقها وتحقق أهدافها في الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، والعدالة والحقوق السياسية والمدنية.

وبعد القرارات التي اتخذها الرئيس المصري بإحالة قيادات وزارة الدفاع إلى التقاعد تزايدت دعوات الحركات السياسية للخروج في تظاهرات لإسقاط الرئيس والإخوان.[99]

تدخلت القوات المسلحة المصرية في الصراع الذي كان يدور في البلاد بين السلطة التي كانت قائمة بقيادة جماعة "الإخوان المسلمين" والمعارضة التي بدأت احتجاجات تدعو إلى تنحي مرسي وإجراء انتخابات مبكرة.

بلغت الأزمة ذروتها بعد إنذار القوات المسلحة. وبذلك، يكون الجيش المصري قد انحاز عمليا إلى الشعب، لكنه لم يتجاوز الشرعية كلياً، إذ إنه كان قد أعطى مرسي فرصة أخيرة لتقديم تنازلات جوهرية لإنقاذ الوضع دخول الجيش المصري بقوة على خط الأزمة المحتدمة، خلط الأوراق وزاد حدة المواجهة بين "الإخوان" والرئاسة من جهة، والمعارضة بكل قواها من جهة أخرى. وفي رسالة واضحة، نشر الجيش المصري للمرة الأولى، صوراً جوية تظهر حجم المشاركة المليونية التي ميزت التظاهرات في مختلف الميادين والمحافظات والتي وصفها الجيش بأنها الأضخم في تاريخ البلاد.

خرجت التظاهرات تحت شعار "مليونية الإصرار" من مختلف ميادين ومساجد القاهرة نحو ميدان التحرير وقصري الاتحادية والقبة، وسط إجراءات أمنية مشددة اتخذتها القوى الأمنية على الأرض وفي الأجواء. مشهد العاصمة انسحب على باقي المحافظات المصرية، فاحتشد عشرات الآلاف في الإسكندرية معبرين عن تأييدهم لبيان الجيش، كما جرت تظاهرات حاشدة في مدن سويس وطنطا والمنصورة ومحافظتي الشرقية والغربية. أما جماعة "الإخوان المسلمين" فقد وصفت الوضع بالانقلاب العسكري على الشرعية والنظام.[100]

في الثالث من جويلية2013 انقلب وزير الدفاع المصري في ذلك الوقت الفريق عبد الفتاح السيسي **على أول رئيس مصري مدني منتخب في تاريخ** مصر محمد مرسي**، وأعلن عزله، واحتجزه في**

[99] عبدالله الهد لق، الإنقلاب الأبيض وحسم الصراع تاريخ الإطلاع 01/05/2016.،على الرابط الأتي http://alwatan.kuwait.tt .

[100] محمود اسماعيل ،هل حسم الجيش الصراع السياسي في مصر؟ تاريخ الإطلاع 2016/05/01 على الرابط الأتي http://www.wahdaislamyia.org

مكان غير معلوم، وعطّل العمل بالدستور، وصدرت أوامر باعتقال المئات من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين **أحيلوا لاحقا إلى المحاكمة**[101]

أحالت النيابة العامة مساء الأحد الرئيس السابق محمد مرسي إلى محكمة الجنايات لمحاكمته في اتهامات بالتحريض على القتل وأعمال العنف خلال التظاهرات التي جرت أمام قصر الاتحادية الرئاسي نهاية العام الماضي, فى خطوة استنكرها التحالف الوطني لدعم الشرعية المؤيد لمرسي.ووجهت النيابة إلى مرسي اتهامات بـ"تحريض أنصاره ومساعديه على ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار, واستخدام العنف والبلطجة, وإحراز الأسلحة النارية والذخائر والأسلحة البيضاء, والقبض على المتظاهرين السلميين واحتجازهم بدون وجه حق وتعذيبهم"

كما شملت أيضا القيادي البارز بجماعة الإخوان المسلمين محمد البلتاجي, وثلاثة من كوادرها هم علاء حمزة, وعبد الرحمن عز, وأحمد المغير, بجانب جمال صابر منسق حملة حازمون التي تأسست لدعم المرشح الرئاسي السابق

وقالت النيابة العامة في بيان إن المتهمين المذكورين ارتكبوا أحداث قصر الاتحادية التى أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى, فى مشاهد مأساوية نقلتها وسائل الإعلام المختلفة وقت وقوعها.

وكشفت تحقيقات النيابة أنه في أعقاب الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره مرسي, احتشدت قوى المعارضة أمام قصر الاتحادية للتعبير سلميا عن رفضها الإعلان الدستوري, وأعلنت الاعتصام, فطلب الرئيس المعزول من قائد الحرس الجمهوري ووزير الداخلية السابق عدة مرات فض الاعتصام, غير أنهما رفضا حفاظا على أرواح المعتصمين....[102]

أعلن المشير عبد الفتاح السيسي الأربعاء 26 مارس استقالته من منصب وزير للدفاع تمهيدا لتقديم ترشحه لانتخابات الرئاسة في مصر.فيما يتعلق بالترشح للرئاسة المصرية قال السيسي :" أوكد أن اعتزامي الترشح لا يصح بحجب حق الغير، ويسعدني أن ينجح من يختاره الشعب".

وأشار السيسي إلى أنه لن يكون لديه حملة انتخابية بالصورة التقليدية، مؤكدا على إنه من حق الشعب أن " تعرِفوا شكلَ المستقبلِ كما أتصوره، وهذا سيكون من خلال برنامج انتخابي ورؤية واضحة تسعى لقيام دولة مصرية ديمقراطية حديثة".[103]

---

[101] الانقلاب العسكري في مصر ضد مرسي ،على الرابط الأتي http://www.aljazeera.net/ تاريخ التصفح 05/05/2016.

[102] تقرير اخباري: إحالة محمد مرسي وبعض أعضاء فريقه الرئاسي للجنايات بتهمة التحريض على القتل تاريخ الإطلاع 05/05/2016.على الرابط الأتي http://arabic.people.com.cn/.

[103] السيسي يقدم استقالته من منصب وزير الدفاع ويعلن عزمه الترشح للرئاسة ، تاريخ الإطلاع 05/05/2016. على الرابط الأتي https://arabic.rt.com .

انتخاب السيسي رئيسا صب الزيت على نار التفجيرات والهجمات الإرهابية التي غدت همّا إضافيا يقلق المصريين ويحد من حريتهم. في فترة ما بعد الانتخابات الرئاسية تضاعفت الاعتداءات بالقنابل والهجمات على الجيش والشرطة في معظم أنحاء مصر وخصوصا في شمال سيناء.

واستهدفت حملته جماعة "أنصار بيت المقدس" و"أجناد مصر" اللتين أعلنتا مسؤوليتهما عن أكثر الاعتداءات الدموية ضد الجيش والشرطة، وبررتا عملياتهما بأنها انتقام للإسلاميين.

استهدفت هجمات الجماعات المسلحة "أجناد مصر" و" أنصار بيت المقدس" قوات الأمن المصرية في مناطق متفرقة من مصر ما دفع بالسلطات المصرية إلى اتخاذ إجراءات حازمة لمواجهة المد الإرهابي. ففي 11 ماي2014 تمت إحالة 200 من أعضاء جماعة "أنصار بيت المقدس" إلى القضاء بتهمة ارتكاب "جرائم وأعمال إرهابية" ضد قوات الأمن إضافة إلى إدراج جماعة "أجناد "في قائمة المنظمات الإرهابية في نفس الشهر.

ومع حلول الربع الأخير من العام الحالي2015 تزايدت الهجمات المسلحة التي تشنها جماعة "أنصار بيت المقدس"، المصنفة إرهابية لدى الحكومة المصرية على عناصر الجيش في منطقة شبه جزيرة سيناء حيث قتلت 31 جنديا في عملية هزت القصر الرئاسي، ليعلن بعدها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي حالة الطوارئ، وإنشاء منطقة عازلة في الشمال على الحدود مع غزة، رافقتها عملية عسكرية واسعة وإخلاء منازل الأهالي[104]

ومع بداية 2015، وتحديداً في 29 يناير، شهدت سيناء عملية استهداف فندق القوات المسلحة بالعريش بقذيفتي هاون، وفندق ضباط الشرطة بالعريش بقذائف هاون، كما تعرضت بعض الكمائن بمدينة الشيخ زويد لإطلاق النيران، وهجوم على أحد المقرات العسكرية، كمين الماسورة على إطلاق نيران كثيف، خلفت 25 قتيلًا، و45 مصابًا إثر استهداف كتيبة 101 حرس الحدود وحدها، بالإضافة إلى 15 مصابًا من المدنيين، 9 بالعريش و6 مدنيين برفح[105]

إن عدم قدرة النظام على الحد من النشاط الإرهابي للجماعات الجهادية في سيناء والحدود الجنوبية والغربية في آنٍ واحد، مع وجود خلايا نائمة لهذه الجماعات في العمق المصري، أفضت إلى حالة من عدم الاستقرار الأمني، أثّرت بالسلب على تدفق الاستثمارات الأجنبية، وكذلك على شرعية النظام، الذي جعل من الاستقرار الأمني أولى أولوياته، ومع ذلك فشل في تحقيقه..[106]

الكارثة الثانية لعهد السيسي، هي على الصعيد الاقتصادي؛ وتلك الكارثة يمكن تلخيصها في مجموعة من النقاط:

---

[104] عام 2014 مصر.... في عهد السيسي تاريخ الإطلاع 10/05/2016على الرابط https://arabic.rt.com/new

[105] رباب الأهواني وأخرون ،أبرزالعمليات الإرهابية في سبناء مند ثورة يناير حتى الأن تاريخ الإطلاع 10/05/2016على الرابط الأتي http://www.moheet.com

[106] محمد محمود السيد ،عام من السيسي قراءة في ملامح العلاقات المصرية العربية في عهد السيسي تاريخ الإطلاع 10/05/2016على الرابط الأتيhttp://www.masralarabia.com/

بلغ الدين الخارجي المصري رقمًا قياسيًا غير مسبوق 46 مليار دولار، والمعروف أن المعدل الآمن للدين لا يتجاوز 60% من الناتج المحلي، بينما تشير الأبحاث إلى أنه سوف يتجاوز 100% بنهاية يونيو المقبل، وعلى مدار 18 شهرًا فإن حكم السيسي يستسهل أخذ القروض من الخارج أو من الداخل (سندات)، وهو ما يؤدي إلى زيادة خدمة الدين وعدم توفر أي سيولة للإنفاق العام أو لإقراض المستثمرين، بينما تتسع دائرة الفقر للمواطن وترتفع الأسعار.

الارتفاع الخيالي في الأسعار الذي تصل نسبته إلى 50% زيادة على السلع والمنتجات، طبعًا دون أي زيادة طردية في المرتبات.

انهيار السياحة في مصر واتجاهها إلى مصير مجهول نتيجة الوضع السياسي المتأزم للدولة؛ وخاصة بعد تكرار حوادث التحطم التي كان آخرها تحطم الطائرة الروسية، مما أدى إلى إعلان الخطوط الفرنسية والألمانية بالتوقف عن المرور فوق سيناء، والذي صاحبه قرار أحدث للقوات الألمانية والبريطانية بوقف الرحلات الجوية عمومًا من وإلى مصر حاليًا.

أزمة تفريعة قناة السويس الجديدة، والتي تسببت في حالة من الغلاء وأزمة للدولار داخل مصر، أمام صدمة الشعب، حيث يفشل لأول مرة مشروع قومي كبير بهذا الشكل في تحقيق نتائجًا إيجابية، وكأن هناك "خللًا" عامًا يشمل كل شيء في نظام الدولة الحديث

القتل بالإهمال في سجون مصر

ارتفعت نسبة الوفيات في السجون المصرية في الفترة الأخيرة نتيجة سوء أوضاع الاحتجاز وتجاهل النظام – المتعمد – لتطبيق المعايير الدولية للرعاية الصحية في السجون، حيث بلغت حالات الوفاة أكثر من 124 حالة.

مساندة الاحتلال الإسرائيلي:

لأول مرة في تاريخ مصر السياسي، تساند مصر كيان الاحتلال الإسرائيلي بالتصويت لصالحه في الأمم المتحدة، ليحصل على عضوية كاملة في لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، بينما تتدلع في الوقت ذاته الانتفاضة الثالثة للقدس، وتسود الشعب المصري حالة غليان من جرّاء تصرف الرئيس المخزي، وهو ما يُفسر عالميًا كاعتراف صريح من النظام بدعم الاحتلال في وجه الشعب الفلسطيني[107].

ويمكن القول إن أهم إنجازات السيسي العام الأول كثيرة، لكن في داخل كل منها تناقضات وسلبيات، تخلق تحديات ومشاكل مع مرور الزمن، والمعضلة الأساسية أن تضييق المجال العام وتراجع النقد والتنوع في الخطاب الإعلامي يبدوان ضروريين عند الحكم وبعض الأحزاب وأقسام من النخبة لمواجهة الإرهاب و «الإخوان»، الذين يلتقون عند مقولة الاصطفاف الوطني ضد أعداء الدولة المدنية،

[107] أسماء حسين ،8 كوارث فريدة من نوعها في عهد السيسي تاريخ الإطلاع 10/05/2016 على الرابط الأتي http://www.noonpost.orgugn،

لكن توسيع المجال العام وتنوّع الإعلام ودعم المجتمع المدني، هي ممارسة اجتماعية وسياسية ضرورية لمراقبة الأداء العام وتطويره، والتصدي لأي مظاهر عودة القمع والإرهاب. هذه المعضلة في جمهورية السيسي، والتي لم تتمكن حتى اليوم من إيجاد حلول مناسبة لها، لأن هناك رؤية أمنية قاصرة ترى أن عودة المجال العام والسياسة تفتح المجال لتهديد النظام الجديد، وربما إسقاطه على نحو ما حدث ضد مبارك، ثم ضد مرسي، لكن هذه الرؤية تقارن بين أنظمة حكم لا مجال للمقارنة بينها، فتجربة السيسي في الوصول الى الحكم تختلف تماماً عن تجارب كل رؤساء مصر السابقين، ولكي يستكمل فترة حكمه الأولى ويحافظ على شرعيته وشعبيته لا بد له من الإفصاح عن رؤية عامة أو تبني مشروع ملهم يترجم إلى خطط تنموية، ولا بد من ضمان الحريات وتوسيع المجال العام، والتصدي بكل حزم لحملات التخوين والتكفير ضد أصحاب الآراء المعارضة السلمية.[108]

.

[108] محمد شومان ،تقويم سنة من حكم السيسي ، تاريخ الإطلاع 10/05/2016.على الرابط الأتي http://www.alhayat.com/ 10.

خلاصة الفصل الثالث :

اتسمت الحياة السياسية في المرحلة الإنتقالية بمصر بتعدد القوى الفاعلة والتي يمكن تحديدها في أربعة أطراف أساسية هي ،المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وقوى تيار الإسلام السياسي، والقوى الليبرالية المدنية ، وأخيرا القوى الشبابية ، فطبيعة التحالفات التي نمت بين هذه الأطراف هي السعي أو الوصول إلى السلطة ، والعبور بمصر من المرحلة الإنتقالية إلى مرحلة جديدة تتسم بالإستقرار والتوافق .

غير أن ما تمت ملاحظته بعد استعراضنا لكل هذه القوى السياسية أن النظام المصري لم يتغير واستمر يراقب الأوضاع من خلال مؤسسة الجيش التي لعبت دورا محوريا في حسم الأوضاع السياسية وتحييد كل القوى المعارضة ، بما ينبئ على إمكانيةحدوث ثورة مضادة يمكن أن تؤدي إلى عدم استقرار حقيقي للأوضاع في مصر .

الخاتمة

لازالت حالة الإضطراب السياسي في مصر مستمرة في وسط من التحول الفوضوي نحو الديمقراطية ولازالت نتيجة الصراع على السلطة غير واضحة وهذا ما انعكس في 25 يناير 2011 أي مرحلة الإنتقال إلى الديمقراطية ونقصد بالمرحلة الإنتقالية إي المرحلة التي تلي انهيار النظام التسلطي والصراع بين القوى السياسية واجتماعية حول شكل النظام الجديد والقواعد المنظمة له والتي تمثل في عملية وضع الدستور وانفجار صراعات سياسية واجتماعية واقتصادية والتغير في أنماط التحالفات فتنهار تحالفات قائمة ، وتنشأ أخرى جديد ومتغيرة ،وتسعى القوى السياسية إلى تحسين أوضاعها وزيادة نفوذها وتأثيرها.

كما شهدت مصر موجة من الإنتقال السياسي في فترة 30 يونيو2013 ضد التيار الإسلامي (الإخوان المسلمين) حيث كان مستقبل الصراع السياسي والاجتماعي في مصر بعد سقوط مشروع الإسلام السياسي بقيادة جماعة الإخوان المسلمين الذي كان سقوطه نتيجة لفشل إدارة الرئيس محمد مرسي في إدارة التحديات والأزمات الداخلية والخارجية، والتي تمثلت في تراجع هيبة الدولة، وتدهور شرعية الأداء الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، وتوتر العلاقة بين مؤسسات الحكم، وتراجع القدرة علي حفظ القانون والنظام، علاوة علي بروز الصراع حول شرعية الرئيس المنتخب عام 2012 حيث نجح الجيش في ازاحة حكم الإخوان المسلمين من الحكم وعودة النخب العسكرية لممارسة دورها السياسي من خلال تفويض الجيش ومطالبة الشعب لوزير الدفاع عبد الفتاح السيسي لخوض الإنتخابات الرئاسية 2014

وفي هذا الصراع المحتدم في ثورة المصريين عام 2011 وتوابعها عام 2013 تقود نحو حسم الصراع استمر أكثر من قرن ، بشأن صورة الدولة المصرية في العصر الحديث.

نتائج الدراسة :

وفي لختام دراستي وما انتهت إليه من خلاصة كل فصل.

حيث أكدت الدراسة على أن الصراع السياسي يؤثر على الاستقرار السياسي حيث تؤدي القوى السياسية في استخدام كل الوسائل لفرض نفسها بالقوه حيث تمثل هذا الصراع في ثلاث قوى سياسية وهي المؤسسة العسكرية،وجماعة الإخوان المسلمين ،والقوى الشبابية، ويسعى كل طرف إلى "التموضع" بالشكل الذي يحقق له أكبر درجة من النفوذ، ووسط حالة من التربص والرغبة في إقصاء الأطراف المخالفة، كل ذلك من أجل الوصل إلى السلطة في ظل إيمان بعض القوى الثورية بضرورة إسقاط كيان الدولة القائم مما يؤول إلى حالة عدم الاستقرار السياسي .

كما أثبتت الفرضية التي تؤكد أن الديمقراطية التوافقية الحل الأنسب لادارة الصراع في مصر لأن كما هو معلوم أن الديمقراطية التوافقية هي شكل من أشكال نظام الحكم المطبقة في البلدان غير

المتجانسة والمتمايزه شعبيامثل مصر والتمايز يكون سببه اختلاف في الأصول الأثنية ومن هنا يتم إدارة الصراع لهاته الجماعات عن طريق تقاسم السلطة،حيث يكون رئيس الجمهورية مسلم وفي البرلمان قبطي والقضائية علماني.

كما أثبتت الفرضية التي تؤكد سقوط أنظمة الحكم في مصر يعتبر العامل الرئيسي في تأجيج الصراع. كلما زاد أمد بقاء النظم المستبدة في الحكم ،كلما زادت احتمالات عدم الاستقرار بعد زوالهم من السلطة.

كما أنفت الفرضية أن تنوع في التركيبة الإثنية كلما أثر ذلك على تزايد حدة الصراع لأن كما هو معلوم أن تركيبة المجتمع المصري أقباط ،مسلمون ،علمانيون فعندما نقوم بعملية دمج هاته الثقافات وتكوين ثقافة موحده وأنظمة تعاليم ومناهج وأساليب تربوية موحده لايؤدي بضرورة إلى زيادة حدة الصراع.

قائمة المراجع

قائمة المـــراجـــع :

اولا/المعاجم :

1. الصالح مصلح ، الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية ، إنجليزي عربي مع تعريف وشرح المصطلحات ،دار عالم الكتب للطباعة والنشر ،ط1، 1999

ثانيا /الكتب

2. ابراهيم سعد الدين (وأخرون)، مصر والعروبة وثورة يوليو ،القاهرة ، دار المستقبل العربي،ط2،1989
3. أمين جلال ، مصر والمصريون في عهد مبارك 1981. 2011،د.م، دار الشروق ،2011.
4. البدوي جمال ،الغضب في الشارع العربي،لبنان :دار النفائس ، ط1،2013..
5. بشارة عزمي ، هل من مسألة قبطية في مصر ، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط1، 2014.
6. البشري طارق ،الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952. 1970، لبنان :مؤسسة الأبحاث العربية، ط1987،1.
7. جورج فهمي ، الحركات الشبابية بعد 25 يناير أفكار التحرير في مواجهة مؤسسات مبارك ، د.م،روافد للنشر والتوزيع ، 2012.
8. الجوهري محمد ، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ،(ترجمة مصطفى خلف عبد الجواد) ، القاهرة :مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، 2003 .
9. الحكيم سليمان ، أسرار العلاقة الخاصة بين عبد ناصر.....والإخوان ، الجيزه : مركز الحضاره العربية ،ط1 ،1996.
10. حمروش أحمد ، ثورة يوليو مصر والعسكريون مجتمع جمال عبد ناصر الناصر والعرب ، الهيئة المصرية العامة ،1992 .
11. خليفه عبد الرحمن خليفه ، الفكر السياسي الغربي الأسس والنظريات ،الاسكندرية : دار المعرفه الجامعية ، دت.
12. الدلنجاوي عثمان ، عام الثورة2011 ، د.م ،دار الجمهورية للصحافة ، 2012.
13. الرافعي عبد الرحمن ،مقدمات 23يوليو سنة 1952 الكفاح في القتال . حريق القاهرة . وزارات الموظفين . أسباب الثورة . ،فاروق يمهد للثورة ،القاهرة :دارالمعارف ،ط3،19873.
14. رمضان عبد العظيم ، الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك ، مكتبة الشيخ الروحانيين الشيخ عطية عبد الحميد ، 1993.

15.(ـــــ)،(ـــــ)، الصراع السياسي والإجتماعي في عهد مبارك ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1994.

16.(ـــــ)،(ـــــ)، الصراع السياسي والإجتماعي في مصر مند قيام ثورة 23 يوليو 1952 إلى نهاية أزمة مارس 1954 ، الهيئة المصرية للكتاب ،ط2، 1994.

17.(ـــ)،(ـــ)،الوثائق السرية لثورة يوليو ،ج1،الهيئة العامة المصرية للكتاب ،1997.

18.(أية نصاروأخرون) ،الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات،بيروت :المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات ،ط1،2012.

19.زايد الطيب مولود ، علم الاجتماع السياسي ، ليبيا ، دار الكتب الوطنية ، ط1، 2007.

20.السادات أنور ، البحث عن الذات قصة حياتي ، المكتبة المصرية الحديثة ، ط3، 1969.

21.شعبان أحمد بهاء الدين (وأخرون) ، 25 يناير مباحث وشهادات ، المركز العربي ودراسات السياسات ، لبنان : ط1 ، 2013.

22.شلبي جمال ، محمد حسنين هيكل استمرارية أم تحول . (ترجمة حياة الحويك عطيه)، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1، 1999، ص ص(49.48).

23.الشماخ عامر ، الإخوان المسلمين وثورة يناير من معتقل وادي النظرون إلى قصر الاتحادية ، دار التوزيع ، مصر ، ط1، 2013.

24.صالح محسن ، الموقف الاسرائلي من ثورة 25 يناير المصرية ،لبنان : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،2012.

25.صانع يزيد ، فوق الدولة جمهورية الضباط في مصر ، الشرق الأوسط ، مؤسسة كارنغي للسلام الدولي ، 2012.

26.عبد الحليم محمود ،الإخوان المسلمين أحداث صنعت التاريخ ،الإسكندرية :ج 3، 1984 .

27.عبد الفتاح ، أباطرة الفساد وزراء ورجال نهبوا ثروات مصر، دار الحياة للنشر والتوزيع .

28.عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح ، إدارة الصراعات والأزمات الدولية نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي، د.م،دت.

29.عبد اللطيف ارواء فخري ، الإسلام السياسي في مصر بعد التغيير وصعود حزب الحرية والعدالة ،جامعة بغداد ،كلية اللغات.

30.عبد الله شلبي ، الدين والصراع الاجتماعي في مصر (1970. 1985)،القاهرة : مؤسسة الاهالي ،2000.

31.فالستين بيتر ، تسوية الصراعات الحرب والسلام والنظام العالمي (ترجمة سعد فيصل وأخرون) ،جامعة أسالا السويد ، المركز العالمي للدراسات السياسية ،دت .

32.فهمي رفيق عبد العزيز ، قضية الجلاء وثورة 23 يوليو سنة 1952، كتب قومية،دت.

33.كشك محمد الجوادي ، قادة الضباط الأحرار الثورة مدرسة نقدية تاريخية لمذكرات محمد نجيب ، عبد اللطيف البغدادي ،خالد محي الدين عبد المنعم عبد رؤوف ،جمال منصور ،عبد الفتاح أبو الفضل ،حسين حموده ، القاهرة ، دار الشروق ط1، 1996 .

34.اللطيف المناوى ،الأيام الاخيرة لنظام مبارك 18 يوم،القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ،ط، 2012,1.

35.مجدى محمد وأخرون ،25 يناير الثورة ،التأويل، دار العرب للنشر والتوزيع ،ط1،2012.

36.محمد جلال ، علاقة عبد ناصر بالمخابرات الأمريكية ، الزهراء للإعلام العربي ، ط 2، 1989

37.محمد حسنين هيكل ، مصر إلى أين مابعد مبارك وزمانه ، القاهرة ، دار الشروق ، ط،2013,3.

38.محمد حسيني اسماعيل ، السقوط الأخير تاريخ الصراع على السلطة مند ظهور الإسلام وحتى الوقت الحاضر،القاهرة :مكتبة وهبة ،ط1، 2006.

39.محمد صادق يوسف ، الإرهاب والصراع الدولي ، منتدى اقراء ،م د ،م ت.

40.مغربي عبد الغني ، الفكر الإجتماعي عند إبن خلدون (ترجمة : محمد الشريف بن بن تالمين الحسين)، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986.

41.النجار أحمد السيد ، الإنهيار الأقتصادي في عصر مبارك حقائق الفساد والبطالة والركود والديون ، القاهره : دار ميريت ،ط2، 2010.

42.نجيب محمد ، كنت رئيسا لمصر ، الإسكندرية المكتبة المصرية الحديثة ، ط2 ،ص (196. 199).

43.هلال محمود شريف بسيوني محمد ،الجمهورية الثانية في مصر ،القاهرة ،دار الشروق ،ط1،2012.

44.هيكل محمد حسنين ، خريف الغضب قصة بداية ونهاية أنور السادات ، شركة المطبوعات للتوزيع 22 ، بيروت ص 114.

45.وائل غنيم ، الثورة إذا الشعب أراد الحياة ،القاهرة: دار الشروق ، د،ت.

ثالثا /المـــــــجلات

46.. شبانة ايمن السيد ، "الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص ....التداعيات سبل المواجهة" ، مجلة ثقافية فصلية متخصصة في شؤون القارة الإفريقية ، جنوب السودان بين المؤامرة والتخادل ، لندن ، العدد، 6، 2010،.

47.بدوي محمود ، "مفهوم الصراع :دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع "،مجلة دراسات مستقبليه ،جامعة أسيوط، العدد الثالث ، يوليو 1997.

48.سنيفرة عز الدين ، "الإخوان المسلمون وسي أي إيه علاقات قديمة متجددة" ،مجلة السياسة الدولية ، العدد1575.

49.قبي أدم ، رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد2002/01 جامعة قصدي مرباح ورقلة ، 2002.

50.طويل أماني ،معركة حكم المصريين بين الجيش والإخوان سلسلة :تحليل السياسات (سياسات عربية)،قطر ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،العدد4،2013.

51.عز العرب محمد ، تحولات الصراعات الداخلية المسلحة بعد الثورات في الشرق الأوسط ،مجلة في مسارات متشابكة في إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط ، المركز الأقليمي للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة : 2015

52. محمد صفار ، "إدارة مرحلة مابعد الثورة ....حالة مصر" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد84 ،2011، على الربط الأتي www sisyassa . org.eg.

53.الهادى رياض عزيز ،" مفهوم الدولة ونشوءها عند ابن خلدون" ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 37.

رابعا / الدراسات غير المنشورة:

أ . الرسائل الجامعية

54.بركان إكرام ، تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ،الجزائر ،2010.

55.الجبور محمد سمير ، الدور السياسي للمؤسسة العسكريةالمصرية في ظل التحولات السياسية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الأزهر ،غزة ، 2014

56.دبعي محمد عبد الفتاح ، أساليب التغير السياسي لذي حركات الأسلام السياسي بين الفكر والممارسة "الإخوان المسلمين في مصر نمودجا "(رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية ،فلسطين)،2012.

57.دويكات برهان عادل يوسف ،الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر(مذكرة ماجيستير في التخطيط والتنمية ،جامعة النجاح الوطني ،كلية الراسات العليا، فلسطين)،2013

58.شايب بشير ،مستقبل الدولة الفيدرالية أفريقيا في ظل الصراعات الإفريقية نيجريا نمودجا ، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ،جامعة قصدي مرباح ،كلية الحقوق والعلوم السياسية)،2010

59.عبد الله محمد عارف محمد ،دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نمودجا) (رسالة الماجستير في التخطيط والتنمية ،جامعة النجاح الوطنية ،فلسطين ،كلية الدراسات العليا)2012.

60.لوز ياسر محمدعلي ،دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة 25يناير 2011، جامعة الأزهر مذكرة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، كلية الأداب والعلوم الأنسانية 2013.

رابعا /المواقع الإلكترونية

61.تحليل اخباري :هل دخلت محاكمة مبارك "مرحلة الحسم" بعد قرار استدعاء طنطاوي وعنان وسليمان للشهادة على الرابط الأتيhttp://arabic.people.com.cn تاريخ الإطلاع 01/05/2016.

62.ساره وأخرون ،"اليوم .. "النقض " تسدل الستار على محاكمة القرن ، القاهرة ،بوابة الوفد ، تاريخ الاطلاع 2016/05/09على الرابط الأتيhttp://alwafd.org /

63.فوزي سامح ،حكم الاخوان عادات السلطة مؤسسات الدولة واجهزتها السيادية الجماعة المعزولة ،مجلة العرب الدولية ،العدد 1586،الصادرة في أب 2013على الرابط الأتي www.mjala.com ..

64.اخر اخبار مصر اليوم : "الشيوعى المصرى" : قرارات محمد مرسى انقلاب أبيض حسم الصراع على السلطة 17/05/2016على الرابط الأتي http://www.masress.com

65.مدونه وادى الماحى،أسباب النزعات حول العالم تاريخ الاطلاع 07/05/2016،على الرابط الأتيhttp://waddelmahe.blogspot.co

66.الهد لق عبدالله ، الإنقلاب الأبيض وحسم الصراع تاريخ الإطلاع 01/05/2016،على الرابط الأتيhttp://alwatan.kuwait.tt .

67.اسماعيل محمود ،هل حسم الجيش الصراع السياسي في مصر؟ على الرابط الأتي http://www.wahdaislamyia.org تاريخ الإطلاع 2016/05/01.

68.طه أحمد ، إشكالية العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام ، مؤسسة الفكر الإسلامي المعاصر للدراسات والبحوث على الرابط الأتي تاريخ الإطلاع 2016/04/07.

69. http://www.islammoasser.org

70. **العناني خليل** ، مبارك والإخوان ....خبرة ثلاثين عاما ، مركز الجزيرة للدراسات تاريخ الإطلاع 2016/04/07 على الربط الأتيhttp://studies.aljazeera.net

71.الانقلاب العسكري في مصر ضد مرسي ،تاريخ التصفح 05/05/2016 ،على الرابط الأتي ./http://www.aljazeera.net

72.تقرير اخباري: إحالة محمد مرسي وبعض أعضاء فريقه الرئاسي للجنايات بتهمة التحريض على القتل تاريخ الإطلاع 05/05/2016.على الرابط الأتي http://arabic.people.com.cn/

73.السيسي يقدم استقالته من منصب وزير الدفاع ويعلن عزمه الترشح للرئاسة ، تاريخ الإطلاع 05/05/2016،على الرابط الأتي https://arabic.rt.com.

74.عام 2014 مصر.... في عهد السيسي تارخ الإطلاع 10/05/2016، على الرابط الأتي https://arabic.rt.com/news

75.الأهواني رباب وأخرون ،أبرز العمليات الإرهابية في سبناء مند ثورة يناير حتى الأن تاريخ الإطلاع 10/05/2016 على الرابط الأتي http://www.moheet.com

76.محمد محمود السيد ،عام من السيسي قراءة في ملامح العلاقات المصرية العربية في عهد السيسي تاريخ الاطلاع 10/05/2016على الرابط الأتيhttp://www.masralarabia.com/

77. أسماء حسين ،8 كوارث فريدة من نوعها في عهد السيسي تاريخ الإطلاع 10/05//2016على الرابط الأتي ،http://www.noonpost.orgugn

78.محمد شومان ،تقويم سنة من حكم السيسي ، تاريخ الإطلاع 10/05/2016.على الرابط الأتي http://www.alhayat.com/

79.سامي الخزاندار، أسباب ومحركات الصراعات الداخلية ، تاريخ الإطلاع 2016/04/25 على الرابط الأتي http://www.aljazeera.net/.

80.أطراف الصراع ومناطق النفود ... كيف نفهم مايحدث في ليبيا ؟ على الرابط الأتي http://www.masralarabia.com .

81.رانية عبد الرحيم المدهون ،ثورة يوليو 1952م تاريخ الإطلاع03/05/2016على الرابط الأتي http://www.unitedna.net/ .

82.عمروا أبو سيف ،نص خطاب الرئيس محمد نجيب للملك فاروق والذي يطلب فيه التنازل عن العرش وكذلك وثيقة تنازل الملك عن العرش تاريخ الإطلاع 03/05/2016على الرابط الأتي http://www.faroukmisr.net/.

المراجع بالغة الأجنبية:

83. Ben marcus .Havard divinity Les moevements de jeunesse en egypte 2016/04/04.http://.rlp.ha.vard.edu/faq/ youth.movements.egypt.

84.Michael **Brown The Causes of Internal Conflict** "http://users.clas.ufl.edu/rnolan/3333internalconflict.html

الفهرس

الفهرس

الموضـــــــوع	الصفحة
الإهـــــــداء	أ
شـــــــــكر وعرفان	ب
مقدمــة	01
خلاصة الفصل الأول:	19
المبحث الأول : تعريف الصراع والمقاربات النظريه المفسرة له	06
المبحث الثاني : أسباب وأطراف الصراع	13
المبحث الثالث : كيفية إدارة الصراع	17
خلاصة الفصل الأول:	19
الفصل الثاني : أسباب وكيفية إدارة الصراع السياسي في مصر قبل الحراك السياسي	**20**
المبحث الأول :أسباب الصراع السياسي في مصر	20
المبحث الثاني : أطراف الصراع	24
المبحث الثالث : كيفية إدارة الصراع	31
خلاصة الفصل الثاني :	34
الفصل الثالث : الصراع السياسي بعد ثورة جانفي 2011وكيفية التعامل معه	**35**
المبحث الأول : أسباب الصراع السياسي	36
المبحث الثاني : أطراف الصراع	41
المبحث الثالث : كيفية حل الصراعات السياسية	51
خلاصة الفصل الثالث :	60
الخاتمة	61
قـــــــائمة المراجع	63
الفهرس	69
ملخص الدراسة	70
Le résumé	71